

Handwritten text in a central column, likely in Arabic or Persian script, enclosed within a decorative border. The text is arranged in approximately 12 horizontal lines. The script is cursive and appears to be from a historical manuscript. The central column is flanked by vertical lines, and the entire section is set against a background of aged, stained paper.

لا يجوز ان يكون العلم
 في صورة صوتية
 بل هو في صورة
 عقلية

لكن عرفت اما علمه فيكون على صورة في سكونه واما على صورة
 الحاجة اليه فلا نه لولم يعالج غايته العلم والعرض عنه
 الا لطف ^{والتماز في شدة شدة العلم}
 لكانا نطلبه عينا واما على وضوئه فلان تمايز العلم بحسب
 تمايز الموضوعات فان علم الفقه مثلا انما امتياز عن علم
 اصول الفقه بموضوعه لان علم الفقه يمتد في غير هذا العلم
 من حيث انها تحمل في حرم وتفتح وتنفذ وعلم اصول الفقه
 على الدوام السمعية من حيث انها تستبطن هذا العلم
 فلما كان لهذا الموضوع ذلك موضوع اخرها واعلم فيتميز
 ففقه كل من هذا العلم لان فقه لا يعرف الاشياء في العلم ان
 أي شيء هو في تميز العلم المطلوب عنده وهو كنه في علمه في العلم
 ولما كان بيان الحاجة الى المطلق في العلم في علمه في العلم
 في بحث واحد وصدر البحث بتبع العلم في التصور والتفكير في العلم
 بيان الحاجة اليه فاما العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 مع العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

العلم

الانسان وحكما عليه بان كاتب اوليها يكتب
 واما التصور فهو حضور صورة الشيء في العقل
 وليس فيه تصور الانسان الا ان كان رسد
 صورة ناحية في العقل بها تمايز الانسان عن
 العقل عن غير كما يثبت صورة الشيء في الذاكرة
 الا ان الما لا ثبت فيها الا مثل صورة كذا الف
 من لا تنطبق فيها مثل المعقولات فقولوا هو
 حصول صور الشيء في العقل اشارة الى العلم
 في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 فقط ففقد في كنه في العلم في العلم في العلم في العلم
 لان المقيد ان كان مذكورا كان مشق من كور
 في الصورة وانما هي في الصورة فقط في الذي
 هو التصور السامح في ذلك الشيء اما ان يكون

التي مطلق التصور او الى التصور فقط راجع
 يعود الى التصور فقط لصدق حصوله
 الشيء في العقل على التصور الذي هو محكم فلو
 كان لا يعرف التصور فقط فيكون له كونه
 لا خواص فيه فمعين ان يعود الفهم الى الشيء
 فيكون حصول صورة الشيء في العقل بعد ان
 عرف مطلق التصور دون التصور فقط سر
 على ان التصور كما هو مطلق فيما هو
 على ما بعد التصديق عنه تصور السابح
 كذلك يطلق عليه رتبة العلم ويعم المصدق
 وهو مطلق التصور اما الحكم فهو السداد هو الي
 امر الجواب او السلب واليجاب هو اتعاض النسبة السلب
 هو ان تنزع النسبة فان قلنا الانسان كائنه

ليس

او ليس بكتاب فقد انزلنا الكتاب اليه الا
 نسا او او قلنا نسبة بينوث الكتاب اليه هو
 اليجاب او قلنا نسبة الكتاب عنه هو السلب
 ثم انما ان يدرك اول الانسان ثم مفهوم الكتابة ثم
 نسبة وثبوت الكتابة اليه الانسان ثم وقوع تلك النسبة
 اولاد وقوعها فان ادرك الانسان هو تصور المحكم
 ولان ان متصوره محكم عليه ادراك
 الكتاب تصور المحكم الكتاب متصور محكم به
 وان ادرك نسبة ثبوت الانسان تصور النسبة المحكمية
 وان ادرك وقوع النسبة اولاد وقوعها عن ادراك
 النسبة وقعة او بوقعة هو الحكم وتبين حصول ادراك
 النسبة المحكمية بدون الحكم كما لمع تشكلا في النسبة
 او توهمها فان النسبة او توهمها بدون تصورها

الكتاب اليه

الكتاب في

مع كذا التصديق لا يحصل ما لا يحصل الحكم وعند
 المتشكك المتعقبات بان الحكم انما يقع بالنسبة
 اسرها فعمل مع افعال النفس فلا يكون ادراك
 لان الادراك انما هو النفس والفعل لا يكون العقل
 فلو قلنا ان الحكم ادراك فيكون التصديق مجموع
 التصورات الاربعة تصور المحكوم عليه وتصور
 المحكوم وتصور النسبة الحكمية والتصور الذي
 يولد الحكم وان قلنا انه ليس بادراك فيكون التصديق
 مجموع التصورات الثلاثة الحكم بين علي والحكام
 واما علي راي الحكم في التصديق بولاهم فقط
 والنور بينهما مع وجوبها احد بها ان التصديق بسمها
 علي بنسب الحكم وهو كذا علي راي الامام وانما
 ان التصديق له الظرف في شرط خارج عنه علمي
 قوله لهم وظهر انهم فيه علي قوله وانما الحكم
 نفس

نفس التصديق علي رايهم ووجهه علي رايهم
 ان المشهور فيمن يبيع القوم ان العلم اما يتصور
 واما تصديق وظهر عن ادعاء التصور
 والتصديق وليس بعده ووجهه في الاعتراف
 علي التقسيم المشهور مع وجهه جري في الاقرار
 التقسيم فالسوال ان احد الاصول لا يزم وهو
 اما ان يكون قسم الشيء قسمي له او يكون قسمي
 الشيء قسمي منه وذلك لان التصديق ان
 كان عبارة عن التصور مع الحكم والتصور
 مع الحكم قسم مع التصور وقد جعل القسم
 قسمي له فيكون قسم الشيء قسمي له بولاهم
 الا انه لو كان عبارة عن الحكم وقد جعل قسمي
 مع العلم الذي هو نفس التصور فيكون قسمي
 قسمي منه بولاهم اما ان يكون قسمي العلم
 له مطلق التصور والتصديق كما هو المشهور

واما ان اقسام العلم الى الصور السارج والمحي
 التصديق كما فعله المع فلا ورد له لا تنافي
 فبان ان التصديق عبارة عن التصور مع الحكم
 قوله التصور مع الحكم قسم من التصور فلتنا
 ان اردنا ان يكون قسم من التصور السارج المتفائل
 للتصديق فظاهر ان ليس كذلك وان اردنا
 ان يكون قسم من مطلق التصور قسم
 التصديق وليس مطلق التصور بل التصور
 السارج ويلزم ان يكون قسم من الشيء قسما له
 والاشكال في هذا التصور اما الحضور اليه
 مطلق او المقيد بعدم الحكم فان كان الحضور
 الى شيء مطلقا فيتم انقسام الشيء الى اثنين
 ولا خلاف ان الحضور اليه نفس العلم وان
 عني به المقيد بعدم الحكم امتنع اعتبار التصو
 في التصديق لان عدم الحكم لا يكون معتبرا في

التصور

التصور فلو كان التصور معتبرا في التصديق
 لكان عدم الحكم معتبرا فيه والحكم معتبرا فيه ايضا
 فيلزم اعتبار الحكم وعدمه في التصديق وان لم
 وحواله ان التصور يطلق بالاشارة على ما
 اعتبر فيه العدم الحكم وهو التصور السارج
 وعلى الحضور الذي هو مطلقا كما وقع البنية
 عليه والمعتبر في التصديق ليس هو الاول بل
 الثاني والحاصل ان الحضور اليه وهو العلم والتصو
 اما ان يعتبر ببنية شيء او الحكم ويقال التصديق
 او ببنية الاشياء او بعدم الحكم ويقال التصديق
 السارج ولا ببنية شيء وهو مطلق التصور
 فالمتعارف للتصديق هو التصديق لا شيء ولا شيء
 في التصديق شرط او جن او هو التصور
 للابنية شيء فلا النكاح فان ليس الحكم هو كل
 منه ما يراه اقول العلم اما ببنية شيء او

الذي لا يتوقف حصوله على نظره كقبول
 الحرارة والبرودة وكما التصديق بأن النفس الأبدية
 لا ينفصل عن الجسماني واما نظريه يوافق
 يتوقف حصوله على نظره كقبول تصور العقل
 والنفس والملك والجنس وكما التصديق
 بالعلم حادث ان عرفت هذا فنقول ليس
 كل واحد من كل واحد من التصورات والتصورات
 بمبنيها فانه لو كان جميع التصورات و
 التصديقات بدورها لما كان الشئ مع الا
 شياء مجهول لنا فان البداهة ان لا يتوقف
 حصوله على فكره لكن عكس ان يتوقف
 حصوله على شئ اخر توجه العقل اليه الا
 حاصله به او الحكي وغير ذلك مما لا يحصل
 ذلك الشئ الموقوف عليه لم يحصل بدورها
 البداهة لا تستلزم الحصول المصطب

انما يقال

انه يقال لو كان كل التصورات والتصديقات
 بدورها لما احتجنا في تحصيل شئ من الاشياء
 على نظره لسبب وهو ان ضرورة احتجنا في
 في تحصيل بعض التصديقات والتصورات على
 العقل والنظر لان نظريه ليس كل واحد من
 كل واحد من التصورات والتصديقات
 بنظره فانه لو كان جميع التصورات والتصديقات
 بنظره ليزوم الدور والتسلسل والدور هو توقف
 الشئ على ما يتوقف عليه اما على تبعية كما يتوقف
 على ب وب بالعكس او عكس كما يتوقف
 على ب وب على ج و ج على او التسلسل
 بدورها تباعدها في متناهية واللازم باطل
 والمزوم مثله اما اللازم فلا على ذلك
 المقدور ان احاولنا تحصيل شئ من غير فلابد
 ان يكون حصوله بعلم اخر وذلك العلم الآخر

ايضا نظري فيكون حصوله ايضا بعلم الاخر
 وبتحقيقه واما ان يذنب للسلسلة الاكثارية على
 النهاية او يعود فيلزم الدور **واما بطريق**
 اللازم فلان الحصول التصوري والتصديق لو كان
 بطريق الدور او التسلسل لا يمنع الحصول الا
 كتاب **واما بطريق الدور** فلان شئ من اليات
 يكون الشئ حاصل قبل حصوله لانه اذا توقف
 حصوله على حصول **ب** وحصول **ب**
 على حصول **ا** ما يترتبة له ما يترتب كان حصول
ب سابقا على حصول **ا** وحصول **ا**
 سابق على حصول **ب** والسابق على الشئ
 على الشئ السابق على ذلك الشئ فيكون **ب**
 حاصل قبل حصوله وانه محال **واما بطريق**
 التسلسل فلان حصول العلم المطلوب يتوقف
 ح على التحقق والانه لا نهاية له محال لتوقفه على

المحال

المحال محال فان قلت ان غيبتم بقولكم حصول العلم
 المطلوب يتوقف على ذلك المتوقف على التحقق على ما لا
 نهاية له يتوقف على ما هو غيب المتناهي دفعه وحق
 فلا تراه لو كان الاكثارية بطريق التسلسل ليس
 يتوقف المطلوب على حصوله هو غيب متناهي دفعه
 واحدة فان الامر بالغي المتناهي معدة حصول
 المطلوب على المعدة ليس من الامور ان يجمع في الوجود
 وان غيبه به انه يتوقف على التحقق بها في امره
 غير متناهي فتمسك ولكن لا تراه ان التحقق بالامور
 غير المتناهي في الامر الغيب المتناهي محال
 لتجديده ان لو كانت النفس حادثة في زمانها
 اذا كانت قديمة هو جوه في امره غيب متناهي
 في زمانه يحصل لها علوم غير متناهي في الزمان
 وقته الغيب المتناهي فتقول هذا الوجه لا دليل
 به في علمه وحده النفس وقد برهن عليه في الحكم

قال بل البعض من كل منهما الى قوله عن الخطاء في
 الفعلي **اقول** لا يخلو اما ان لا يكون جميع المقولات
 او التصديقات بديهيها او يكون جميع المقولات
 والتصديقات نظريا او يكون بعض المقولات
 والتصديقات بديهيها والبعض الاخر منها نظريا
 والاقسام اربعة فيها اولها لا يظن القسمان الاول والثاني
 تعين الثالث وهو ان يكون من كل منهما بديهيها
 والبعض الاخر نظريا والنظرية يمكن تحصيلها
 لان من هو علم لوزم امر لاخر في علم وجود
 الملزوم حصل له من مذهب العلم به وبها
 العلم بالملازمة والعلم بوجوب الملزوم العلم
 بوجود الامر بالضرورة فلو لم يكن تحصيل
 النظري بطريقه الفعلي ما يحصل العلم الثالث
 من العلم به السابق لان حصوله بطريق
 الفكر يوترتب امور معلومة للتأدي

الى المجهول

الى المجهول كما ان احادنا تحصيل معرفة الانسان
 وعرفنا الحيوان الذي خلقه رسايها قد من الحيوان
 واخرنا الناطق حتى يتوذي الذي منه الى القبول
 الانسان فكما ان اركان التصديق بان العالم
 تحدث وكذا المتعين بين الطوبى في المجهول
 بان العالم متعين وكل متعين محدث فيحصل لنا
 ان التصديق بحدوث العالم والتعينية للغة
 جعل كل شيء في مرتبة وفي الاصطلاح جعل
 الاشياء المعدن بحيث يطلق عليها الى الواحد
 ويكون لبعضها نسبة لبعض البعض بعض بالتقدير
 والتأخير والمولد بالامور ما فوق الامر الواحد
 وكل ما جمع تسعمل في التعريف في هذه الفقه وانما
 اعتبار الامور لان الترتيب لا يمكن الا بوجوب
 الترتيب فاصعد او بالمعلوم من العلم اصل صواب
 عند العقل هي تتناول الى التصور والتصديق

النفس والظنيات والجبرلية فان الفكر لا يجري
 في التصور لا تجري ايضا في التصديق كما يكون
 في اليقيني يكون ايضا في الظنون والبراهين اما الفكر
 في التصور والتصديق اليقيني فكما ذكرنا واما في
 الضمني فكما قلنا من الحاشية تنشئ من التوابع وكل
 حاشية منشئة التوابع سرمد فممن الحاشية انما
 واما في الجبرل فكما قلنا العالم متغير عن الموقفي وكل
 مستغن عن السير قديم في العالم قديم لا يقال العلم
 مع الاوهام متشكك فانه يطلق على الحصول
 العقلي كذا لا يطلق على الحصول الاعتقادي
 الحازم الواقع الثابت ويواحي من الاول
 مع له بط التعريفات الخرزعة اليعمال الالفاظ
 المشكوك لانا نقول الالفاظ المشكوك لا يستعمل
 في التعريفات الا اذا قاربت على تعامد المراد مع
 معانيها وبهنا قربة دالة على ان المراد بالعلم
 المذكور

المذكور في التعريف الحصول العقلي فانه لا يفرق في
 بين الكتابي والبراهين اعني الجبرل في المعلوم حيث
 قال الثاني في الجبرل ان العلم المعلوم الحاصل
 الحاصل وهو اعلم من ان يكون تصوريا او تصديقا
 اما الجبرل في التصور في السببية مع الامور المتصورة
 واما الجبرل في التصديق مع الامور المتدقيقة
 من لطائف هذه التعريفات انه مشتمل على العلة الا
 رقيقة في الترتيب الشاكلة في العلة المتصورة
 في المطلق بقية فان صورة الفكر هي الاجتماع
 الحاصلة في التصورات والتصورات كالمهمة الحاصلة
 الاحي والسير في اجتماعها وترتيبها والي
 العلة الفا عليها بالالتزام ان لا يكون ترتيب
 مع ترتيب وبهنا القوة العاقلة كالفكر
 للسير واما موعود من شأنه في العلم المتصور
 كقطع الخشب السوي والمتاذي في الجبرل انما

اري العلة العائنية فان الفرض صرح في ذلك الترتيب
 ليس الا ان يتبادر الى الذهن ان المصلوب المجهول
 كالموجود للسلطان مثلا للسبب ومن ذلك الترتيب
 اي الفكر ليس بصواب لان العلة هي الفرض
 بعضها في نقص افكارهم فخرج واحد يتبادر في فكره
 الى التصديق بحدوث العالمة والحرارة الى التصديق
 بقدمه بل الانسان الواحد ينقض نفسه بحسب
 الوقتين وقد يفكر في فكره الى التصديق
 بقدم العالمة ثم يفكر فيها في الفكر الى التصديق
 بخوضه في الفكر ان ليس بصواب في والاني اسم
 اجتماع التفسير فلا يكون كل فكر صوابا
 تحت الحاجة الى قانون يفيد طرق الكتاب
 المنظر راي التصورية والتصديق من ضروري
 تنهما والا احاطة بالافكار المصيرية والافكار
 الواقعة فيها اي في تلك الطرق يعني معرفة

منه

منه ان كل نظري باي طريق يكسب واي فكر
 صحيح واي فكر خاطئ وذلك القانون هو
 المصلوب والقياس لان ظهور القوة المنطقية
 سرور سموه بانه قانونية تعميم موثر بها عن
 الخطأ في الفكر قال له بي الوكيلة بين الفاعل
 ومنفعل كاي وصول اثره اليه كالمستخرج
 فانه الوكيلة بينه وبين الحسب في وصول اثره
 اليه والقياس الاخير لاجل اخرج العلة المتوسطة فانها
 الوكيلة بين فاعلها ومنفعلها ان علة
 الشيء علة له بالوسيلة فان اذ كان علة
 له **بالوسيلة** **كل علة له** وكله بالوسيلة
 لانها بينهما ليست بالوسيلة بينهما في وصول اثرها
 اليه كالمعلوم لان اثر العلة البعيدة لا يصل
 اليه المعلوم فضلا عن ان يتوسط في ذلك الشيء
 الاخره انما الوصل اليه اثر العلة المتوسطة لانه

الذي

لانه صادر منها وهو من البعيدة والقائض اهي
 كلي حصصه منطبق على سائر حوسنا يتعرف
 احكامها منه كقول النجاة الفاعل مرفوع فانه
 اهي كلي يتعرف احكام جزئية عليه يتعرف ان ين
 مرفوع في قولنا ضرب زيدا وانما كان المنطبق
 الاله لانه والسطح يبيح القوى العاقل ويبيح المظا
 الكسبية في الكتاب وانما كان قانونه لان ما لم
 قوانين كلية منطق على سائر جزئية كما اذا
 عرفنا ان السالبة القمورية تنعكس بالسالبة
 عرفنا منه ان قولنا الاشياء مع الانسان جليح
 بالضرورة تنعكس الى قولنا الاشياء مع الحيوان
 بانسان وانما قال نعم من اعلم ان يبيح لان المنطق
 ليس نفسه نعم عن الخطاء بالملح عاترها والا
 لم يعرف المنطق في خطاء انكلا وليس كذلك فانه
 دينا في خطاء لا يبيح الاله يبيح مفهوم التعريف انما
 احقنا

احقنا ان قال الاله يبيح لانه الجنس والقانونية يخرج
 الاله الجزئية لارباب الضاريع وقوله نعم
 من عاترها لان يبيح عن الخطاء في الفكر يخرج العلوم
 القانونية التي لا نعم من عاترها التي على الضار
 في الفكر كالعلوم العربية وانما كان بين المقوم
 رسما لان كونه المعارض عن عوارضه فان الذي
 الشيء وانما يكون له في نفسه والاله المنطبق
 ليس له في نفسه بل العاقل اليقين مع العلوم
 ولانه يتعرف بالغاية ان غاية المنطق العظمة
 الخطاء وغاية الشيء يكون خارجا عنه ويتعرف
 بالخارج رسم وهو فائدة جليدة وهي الحقيقة
 كل علم مسائل ذلك العلم لانه قد حصل تلك المسائل
 اولا ولا وضع العلم بارسها فلا يكون له ما يبيح
 وحقيقة اي تلك المسائل فعرفة تعجب حدة
 وحقيقة لا يحصل الا بالعلم بجميع مسائله وليس

في ذلك المقدمة الشرحية واما المقدمة معرفة
 بحسب رتبة فلهذا صرح بقوله وليمه دون ان
 يقول صحة هذه الرتبة ذلك من العبارات بينها
 على ان مقدمة الشرح في كل علم له لاصح فانه
 العلم بالمسائل التصديقية ربما هو فوق العلم بحجته
 تصوره والتصور كما الاستفاد من التصديقية
 فنقول العلم هو التصديقات بالمسائل ان حصل
 التصديقية لجميع المسائل حصل العلم لكن تصور
 العلم يتوقف على تصور تلك التصديقات فالعلم
 غير استفاد الامم التصور **قال** وليس كلمة **قول**
 بين الشارح والجواب معارضة بوجه ويزيد وتوجيهها
 ان يقال **المنطق** بدري فلا حاجة للاعتماد
 بيان الاول انه لو لم يكن المنطق بدري لمكان
 كسبيا في جميعه فيحصل اليه هو قانون اخر و
 ذلك القانون ايضا يحتاج اليه قانون اخر فاما

ان يدور

يدور الاكتساح او التسلسل فيهما محال لا يقال لان
 لزوم الدور او التسلسل واما يلزم اوله **يقول** بينه
 الاكتساح والقانون بدري وهو ممنوع لانا نقول
المنطق مجموع قوانين الاكتساح فاذا فرضنا
 انه كسبي وحاولنا الاكتساب قانون منها و
 التقويات الاكتساب لا يتم الا بالانطق فيتوقف
 الاكتساب في ذلك القانون على قانون اخر فهو ايضا
 كسبي على ذلك التقوي فالدور والتسلسل لازم
 وتقفى بلحاذا المنطق ليس بجميع اجزائه بدري
 والا لا يستغنى عن تعلمه والجميع اجزائه كسبيا
 والالزم الدور او التسلسل كما ذكره المتعريف
 بل بعض اجزائه بدري كما الشكل والي بعضه
 كسبي كما في الاشكال والبعض الكسبي اغنايه استفاد
 من البعض البدري فلا يلزم الدور والتسلسل
 واعلم اننا بينهما مقامين الاول الاحتياج بالانطق

والكشف الاحتياج الي العلم والدليل انما ينشأ من
 على ثبوت الاحتياج اليه الي تعلم المعارضه المذكورة
 وان فرضنا انما مهال لا يدل على الاستغناء عن تعلم
 المنطق والاشفاق الاحتياج اليه فلا يبعد ان لا
 يحتاج الي تعلم المنطق لكونه ضروريا لجميع اجزائه
 وكونه معلوما ويكون الحاجه ماسة اليه ما يخصه
 اليه نفسه في تحصيل العلوم النظرية في المذكور
 في موضوع المعارضه لا يصلح المعارضه لانها المتباينة
 على سبيل الملائمة **فان** البحث الثاني في موضوع المعارضه
اقول قد سمعنا ان العلم لا يثبت عند العقل الا بعد
 العلم بموضوعه ولما كان الموضوع المنطقي احسن
 من مطلق الموضوع والعلم بالخاص مسوق بالعلم
 بالعام وجب اولا تعريق موضوع العلم حتى يحصل
 لك معرفة موضوع المنطق فموضوع كل علم ما يخصه
 فحق ذلك العلم عن عوارضه الذاتية كبدن الانسان
 لعلم

لعلم الطب فانه يبحث فيه عن احواله في حيث
 الصحة والمرض وما كملت العلم الخوف فانه يبحث عن احواله
 لها من حيث الاعراب والبناء والعوارض الذاتية
 يعني التي لا يحق على يوبى اي لذاته كالسحب والاحتياج
 لذات الانسان او تحقق الشيء بجوهرها الحركة بالارادة
 والاحتياج الى الله بولطه انه حيوان او خلق بولطه امر
 خارجا عن مصلته كالضيق والعارض للانسان
 بولطه العجب والتعجب التفصيل بما ان العوارض لسته
 لان ما يعود الشيء فاما ان يكون عروضا لذاته
 او لغيره ولا من خارجا عنه والامر خارج عن الموضوع
 اما اوله وهو امر منه واحصى من او متباين
 له في الشئ الاول وهي العارض لذات المعروف
 والعارض لغيره الثاني وهي سمي اعلم فاذن لا
 سعاد بها لئلا تلتصق بالمعروض واما العارض
 لذات فقل هو امره اما العارض لغيره فلا يلحق

داخل في ذلك والمستدل اليها ما يوجب ذلك مستند
 اليها ذلك في الجملة واما العارض لاما المساوي فلان
 المساوي يكون مستند اليها ذلك المعارض والعارض
 مستند اليها مساوية والمستند اليها المستند اليها الشيء
 مستند اليها ذلك الشيء فيكون العارض مستند اليها
 الذات والشيء الاخره وهي العارض لاما الخارج
 اليها المعارض كالحركة للابيض بواحدة
 ان جسد هو اعم من الابيض وغيره والعارض
 للخارج الاخص كالشيء العارض الحيوان بواحدة
 ان انسان هو اخص من الحيوان والعارض
 بسبب المباين كالحركة العارضة للماء بسبب
 النار وهي مباينة للماء وتسمى اعرضا غير متعا
 فيها هي الغلبة بالقياس اليها المعارض والعلو
 لا يبحث فيها الا عن الاعراض الذاتية لموضوعها
 ولهذا قال عن عوارضه التي تتحق لها هو يوليها

اخره

اخره الشارة اليها الاعراض الذاتية واقامه للموضوع
 المحدود واذ انتم هذا فنقول موضوع المنطق
 المعلوماتية التصورية والتصديقية لان المنطق
 يبحث عن اعراضه الذاتية وما يبحث في العلوم
 عن اعراضها الذاتية هو موضوع العلم فيكون
 المعلوماتية التصورية والتصديقية موضوع
 المنطق وانما قلنا ان المنطق ان المنطق يبحث
 عن اعراضه الذاتية للمعلوماتية التصورية والتصديقية
 فلان يبحث عنها من حيث انها توصل اليها مجهول
 تصوري او مجهول تصديقي كما يبحث عن الجنس
 كالحَيوان والفصل كالتأنيق وبما معلومة
 تصوريان من حيث انها كيق يتوكلان فتوصل
 المجموع اليها مجهول تصوري كالحَيوان وكما
 يبحث عن القضاة بالمتقدم كقولنا العالم
 طاهر متقدم وكما متقدم كقولنا كيف تولد فيمضي

قيا ما موصل الى المجهول الذي كقولنا العالم
 يحدث وكذا كشيء عنهما من حيث يتوقف عليهما
 الموصل الى المتصور كقولنا المعلوم ما التصورية
 كلية وجزئية وذاتية وخفية وجنسية وحاشية
 مع حيث يتوقف عليها الموصل الى التصديق
 اما يتوقف فربما اي بلاو السطة لكون المعلوم
 التصديقية قضية او عكس ففيه او نقيض
 قضية واما يتوقف بعين اي بوالسطة ككونها
 موضوعات ومجولات فان الموصل الى التصديق
 يتوقف على القضايا المركبة منها والقضايا موقوفة
 على الموضوعات والمجولات فيكون الموصل الى
 التصديق موقوف على القضايا بالذات
 وعلى الموضوعات والمجولات يتوقف عليها
 القضايا بالجملة المنطقية بحيث عن احوال
 المعلوم ما التصورية والتصديقية التي

يتوقف على

اما الاصل الى المجهول او الاول التي يتوقف
 عليها الاصل وهذه الاحوال عارضة
 للمعلوم ما التصورية والتصديقية بدورها فانه
 باحث عن الاعراض الذاتية لها **قال** وقد جرت
 العادة **اقول** قد عرفت ان الفرض مع المنطق
 المتصل بالمجهول والمجهول اما تصوري او
 تصديقي فننظر المنطق اما في الموصل الى المتصور
 واما في الموصل الى التصديق وقد جرت عادة
 المنطق بان يسمى الموصل الى المتصور قولا
 شارحا واما كونه قولا فلا في الاغلب مركب
 والقول يردفه واما كونه شارحا فلا شح
 وايضا ما يبيات الاشياء والموصل الى
 التصديق حجة لان مع عكسها الاستدلال
 على مطلوبه غلب على الخصم مع جمع الحجج اذا
 غلب ويجب تقديمها مباحث الاول او الموصل

الى التصديق بحسب الوضع لان الموصل الى التصديق
 هو التصديق في التصديق والموصل الى التصديق هو
 التصديق في التصديق مقدم على التصديق في
 طبعه فليقدم عليه وضعه ليوافق الوضع
 الطبع وانما قلنا التصديق مقدم على التصديق
 طبعه لان التقديم مظهر طبعه ويوان يكون
 بحيث يحتاج اليه المتأخر ولا يكون علته له
 التصديق كذا لك بالنسبة الى التصديق اما ان
 ليس علته له فخطا به والاي قم مع حصول
 حصول التصديق ضرورة وجوب وجوده للعلو
 عند وجود العلة وانما ان يحتاج الى التصديق
 فلان كل التصديق لا بد من ثلثة تصورات
 اي تصور المحكوم عليه اما ان انه او باي صا
 عليه والتصديق المحكوم به والتصديق المحكوم
 للعلم الاولي باسرها متناع الحكم متى جعل

احد

احد هذه التصورات في هذا الكلام قد نبيه فان
 احدا به ان الدعاء التصديق تصور المحكوم عليه
 ليس معناه انه يستدعي تصور الحكم بل كنه الحقيقة
 حتى لو لم يتصور حقيقة الشيء عني الحكم عليه بل
 المراد انه يستدعي تصوره بوجه ما اما كنه حقيقة
 باي مصادق عليه وانما الحكم على الشيء ولا يعرف
 حقايقها بالحكم والواجب الوجود بالقدرة والعلم
 وعلى شيء نراه مع بعيد بان لا غلظت فلو كانت
 الحكم على الشيء كدعيا للتصور المحكوم عليه كنه
 حقيقة لم يصح منا امتثال هذا الاحكام والثانية ان
 الحكم فيما بينهم معولا بالاشراك على معنيين
 هما النسبة الى الحقيقة المتصورة به الشيء وثانيها
 اتفاق تلك النسبة او اشتراكها بالحكم حيث حكم
 بان لا بد في التصديق مع تصور الحكم النسبة الا
 للحاجة به حيث قال لا متناع الحكم اتفاق النسبة

تنبها على معنيين الحكم والا فان كان المبدأ النسبة الموقوفة
تتعلق بغيره لم يكن لقوله لا متناع الحكم مع جمل
معني ابقاء النسبة فيها فيلزم السدعاء التصديق
تصور الابقاء ويو باطل لاننا اذا ادركنا ان النسبة
واقعة لم يست بواقعة يحصل التصديق ولا يتوقف
له على تصور ذلك الادراك فان قلت يذا اغا يست
ان كان الحكم اذ كانا هما ان كان فعلنا التصديق
يستدعي تصور الحكم لانه مع الافعال الاختيارية اغا
التصور عنها بعد شعور بها الى امتد بها فتصور
الحكم موقوف على التصور وحصول التصديق هو
موقوف على حصول التصديق موقوف على تصور الحكم
اعلم ان المصنف قد رجع المحقق مخرج وجعله شرا
لا يربط اجزاء التصديق على اربعة شقوق لقوله
ان كل تصديق لا بد فيه من تصور الحكم بدعي ان
تصور الحكم مع اجزاء التصديق فلو كان المبدأ

النسبة

النسبة لواء اجزاء التصديق على اربعة ويوضح
بخلافه قال الامام في المحقق المحقق كل تصديق لا بد فيه
لا بد فيه من تلك تصورات المحكوم عليه والحكم قيل
فوق ما بين قوله وقول المصنف من ان الحكم فيها قال لا
مع تصور لا محالة بخلاف ما قاله المصنف فانه محوران يكون
قوله والحكم معطوف على التصور المحكوم عليه كانه
قال لا بد فيه من الحكم او غير لازم منه ان يكون تصور
وان يكون معطوف على المحكوم عليه فيكون
التصور فيه الحكم بغيره لا محالة ان يكون تصور
معطوفاً نظراً لان قوله والحكم لو كان معطوفاً
على التصور المحكوم عليه لا يكون الحكم تصوراً
الواجب ان يكون لا متناع الحكم مع جمل احد
بغير الامرين ولو صح حمل قوله احد بغير الامرين
على بغير الظهور الغسان مع وجه الاخره بيوان الامام
مع ذلك السدعاء التصديق تصور المحكوم عليه

والمدعى السدء تصوير بين والحكم فلا يكون الدليل
 والاراد على الدعوى واليضان بالمحاكم يكون حينئذ
 مستورا كان المصلحة ببيان تقدم التصور على
 التصديق لمعان الحكم ان لم يكن تصور البرهنة
 خيل في ذلك **قال** واما المعاللات فتلازمة **تلازمة**
 لا تفل للمفطع من حيث هو منطقي بالالفاظ
 فانه بحيث عن قول السامح والحجة وكيفية ترتيبها
 وهو لا يتوقف على الالفاظ فان ما يوصل اليه التصور
 ليس لفظ الجنس والفصل بل معناهما وكذا ذلك
 ما يوصل اليه التصديق فهو ما استغاد بها على الالفاظ
 لها توقف افادة المحاج واستغاد بها على الالفاظ
 صار النظر فيها مقصود بالعرض وما المقصود
 الشارحا لما كان النظر فيها من حيث انها دلائل
 قدم الظلال في الدلالة وهي كون الشيء بحاله يلزم
 من العلم والعلم بشيء اخر والشيء الاول هو
 الدال

الدال والكتاب هو المدلول ان كان لفظا فالدلالة اللفظية
 والافعال اللفظية كالدلالة لفظا والعقد والنصب
 والاسار والدلالة اللفظية اما بحسب جعل الحاصل هي
 الموضوعية كالدلالة الانسان على الحيوان الناطق
 واللفظ جعل اللفظ بانيء المعنى او لا ولا يخفى اما ان
 يكون بحسب اقتضاء الطبع وهي الطبيعية كالدلالة
 اخ على الوجع فان طبع الالفاظ يقتضي التلفظ به
 عند عرض ذلك المعنى له او لا وهي العقلية كالدلالة
 اللفظ المسموع من وراء الحد على وجه الالفاظ والمقصود
 بهما هو الدلالة الموضوعية وهي كون اللفظ بحسب
 المستعمل اطلاق اللفظية فهم فهم معناه العلم بوضعه
 وهي اما مطلقة او التقيد والاول لم وذلك
 لان اللفظ ان كان لا لا يجب الوضع عليه معنى فذلك
 المعنى الذي هو مدلول اللفظ اما ان يكون على المعنى
 الموضوع له او دخلا فيه او خارجا عنه فالدلالة

اللفظ على معناه بوالسطة ان اللفظ موضوع لذلك
 المعنى مطابقا كدلالة الانسان على الحيوان الناطق
 ودلالته على معناه بولسطة ان اللفظ موضوع للمعنى
 دخل فيه ذلك المعنى المدلول اللفظ تتفق كدلالة
 الانسان على الحيوان فان الانسان انما يدل على الحيوان
 لاجل انه مدلول موضوع على الحيوان الناطق
 بومعنى دخل فيه الحيوان الذي هو مدلول اللفظ
 دلالة على معناه بوالسطة ان اللفظ موضوع للمعنى
 خرج عنه ذلك معنى المدلول الاتقاسم كدلالة الا
 نسان على قابل العلم وصنعة الكتابة فان دلالة عليه
 بوالسطة انه موضوع للحيوان الناطق وقابل العلم
 وصنعة الكتابة خارجا عنه عند انما هيئة الدلالة
 الاولى بالمطابقة فلان اللفظ مطابق اي موافق
 لتمام موضوع قولهم مطابق النعل بالنعل
 اذ ان وقعنا واما السمية الدلالة الثانية بالتضمن

فلان

بالتضمن فلان جزء المعنى الموضوع له في معناه فهي
 دلالة على ما في ضمن المعنى الموضوع له واما السمية التي
 دلالة الثانية بالاتقاسم فلان اللفظ لا يدل على
 امر خارج عن معناه وهو موضوع له بل الخارج لازم
 له وانما قيد حال ودلالات بتوسط الوضع لانه لولا
 تعيينه به لانتقض الحد بعضه الدلالات ببعضها و
 في كل جواز ان يكون اللفظ مشتملا على موضوع والحق والحق
 كما لا شك فانه موضوع لامكان الخاص وهو كبد
 الظاهر من الطرفين والامكان العام وهو كبد
 الفردية عن احد الطرفين وان يكون اللفظ
 مشتملا على موضوع الملزوم واللازم كالشمس فان
 موضوع للجرم والشمس ويتصور من ذلك الصور
 اربع الاولى ان يصدق لامكانه ويرد به الامكان
 العام والثانية ان يطبق ويرد به المكان الخاص
 والثالثة ان يطبق لفظ الشمس ويرد الجرم الذي

بموقع الموضوع والى البعة انه يطلق هو ويعني به الصفة
 اللازمة ان تحقق بين التصور فنقول لولاه قيد
 حدد دلالة مطابقة بقية تولى الموضوع لا تتحقق
 بدلالة التضمين والالتزام اما الانشائي بدلالة
 التضمين فلانه اذا اطلق الامكان وارتب به الامكان
 الخاص كان دلالة على الامكان الخاص مطابقة وعلى
 الامكان العام نقصا ويصدق عليها انها دلالة اللفظ
 على المعنى الموضوع له لان الامكان العام محال ايضا
 لفظ الامكان فينحل فيه حدد دلالة المطابقة
 دلالة التضمين فلا يكون مانعا فان قيدنا بتوسط
 الموضوع خرجت تلك الدلالة عنه لان دلالة اللفظ
 امكان على الامكان العام في تلك الصولة وان كانت
 دلالة التضمين على ما وضع له كى ليست بوسطه
 ان اللفظ موضوع لامكان العام لتحقيقها وان
 فرضنا انشاء وضعه باي دلالة بل بوسطه ان اللفظ

موضوع

موضوع الامكان الخاص الذي يدخل فيه امكان
 العام واما الانشائي بدلالة الالتزام فلانه
 ان اطلق لفظ الشيء وعنى به الجسم كان دلالة
 عليه مطابقة وعلى الصفة التي اصابها
 يصدق عليها انها دلالة اللفظ على ما وضع
 فلم يبق حدد دلالة المطابقة بتوسط الموضوع
 دخلت فيه ولما قيد به خرجت عنه لان تلك
 الدلالة وان كانت دلالة اللفظ على ما وضع
 له الا انها ليست بوسطه ان اللفظ موضوع
 لانا لو فرضنا ليس بموقع للموضوع كان دلالته
 عليه بتلك الدلالة ليس بسبب لفظ الجسم
 المزوم له لولاه قيد حدد دلالة التضمين بتلك
 القيد لا تتحقق بدلالة المطابقة لانه اذا اطلق
 لفظ الالتزام وارتب به الامكان العام كانت
 دلالة عليه مطابقة وصدق عليها انها دلالة

وضع

اللفظ على ما ذكر في المعنى الموضوع له لان الامكان
 العام دخل في الامكان الخاص ويومني وضع اللفظ
 باي اية ايضا وان قيدنا الحد بتوسط الوضع خرجت عنه
 لانها ليست بواحدة ان اللفظ موضوع لما دخل
 في ذلك المعنى فيكون ذلك لوله قيد دلالة التزم
 لا تنقص بدلالة المطابقة فانه ان اطلق لفظه
 معنى به الضوء كان دلالة عليه مضافة وصرف
 عليها التزاما دلالة اللفظ على ما خرج عن المعنى
 الموضوع له فهي داخلية في حد دلالة التزم لوه
 له يقين بتوسط الوضع وان قيد به خرجت لانها
 ليست بواحدة ان اللفظ موضوع لما خرج ذلك المعنى
قال ويستوي في الدلالة التسمية **الاولى** لما كانت الولاية التسمية
 ودلالة اللفظ على الخارج عن المعنى الموضوع له والاغفاء
 في ان اللفظ لا يتر على كل امر خارج عنه فلا بد للدلالة
 على الخارج من شرط وهو المعلوم الذي يكو الامر الخارج لازم

المستحق

مستحق اللفظ بغيره من تصور المستحق فتارة لوله
 يتحقق بهذه الشئ لا امتنع فهم الامر الخارج من اللفظ فيكون
 دلالة عليه ذلك لان دلالة اللفظ على المعنى يجب **اللفظ الواحد**
 الامر في اهل الاجل انه موضوع باي اية والاجل انه يلزم
 من فهم المعنى الموضوع له فهم اللفظ ليس بموضوع
 الامر الخارج فيقولون يكون بحيث يلزم من تصور المستحق
 فتصوره لم يكن الامر الثاني ايضا متحققا فيقولون يكون
 اللفظ دلالة عليه الشئ طافه بالضرورة الخارج فيكون
 الامر الخارج بحيث يلزم من تحقق المستحق في الخارج
 في الخارج كما ان الفروض الذي يفي ذلك يكون الامور
 الخارج بحيث يلزم من تحقق المستحق في الخارج لان
 له كان الفروض الخارج فيكون له يتحقق دلالة التزم
 بدونه واللام باظهار المعلوم منه اما الملاحظة فلا تنفع
 تحقق الملاحظة بدونه الشئ اما ملاحظة الامر فلا تنفع
 لعدم كمال المعنى بل على الملكة كما البصر دلالة الامر التي هي لانه

والدال بالخطبة ان قصد بجزءه الدلالة على جزئها فمما كراى الى جزءه والا فهو المفرد مشتق

من ان يكون المقصود

والفرق بينهما ظاهر وانما هما التضمن والاشتراك في عنوان
 للخطبة لانها لا يوجدان الا معهما لانها تامة على ما في
 والتضمن حيث انهما لا يوجدان المتيقن وانما قصد بالخطبة ان
 عن التبع الا في كماله لانه فانها تابعة للشارع وقدره
 كماله التضمن وانما من حيث انهما تابعة فلا يوجد الا معهما
 وهذا البيان نظر لان التبع في العزى ان قصد بالخطبة
 وان لم يتبعها لم يترك له الاوسط فخرج المطلوب ويمكن ان يقال
 عنه بانها في العزى ليست بقدر الاوسط بل الحكم فيها
 الدال الاوسط من المضمين ان التبع من حيث انما
 لا يوجد بدون المطابقة وهو مطلوب والمطلوب ان التضمن
 بالمشاركة مطلقا لا يوجد بدون المطابقة وهو غير لازم منه
قال والدال بالمطابقة ان قصد بجزءه **ان** اللفظ الدال
 على معنى بالمطابقة انما ان قصد بجزءه من الدلالة على جزءه من معناه المطابقة

اولا لا يتعد

والدال بالخطبة ان قصد بجزءه الدلالة على جزئها فمما كراى الى جزءه والا فهو المفرد مشتق

من ان يكون المقصود

اولا لا يتعد فان قصد بجزءه الدلالة على جزءه معناه فمما كراى الى جزءه والا فهو المفرد مشتق
 كراى الى جزءه فان الرامى مقصود الدلالة على رضى منسوب الى
 فان الرامى يراد به الدلالة على رضى منسوب الى
 موضوعات الحجة مقصود الدلالة على رضى المعين ووجه المعين
 معنى رضى الحجة فلا بد ان يكون اللفظ جزءه وان يكون جزءه
 دلالة على معنى وان يكون ذلك المعنى جزءه مع اللفظ وان يكون
 دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مقصودة يخرج عن الحرام لا يكون
 دلالة جزء اللفظ على جزء المعنى مقصودة يخرج عن الحرام لا يكون
 معنى كذا وما يكون له جزءه والى معنى ذلك المعنى لا يكون
 جزء المعنى المقصود كغيره حال كون على فان له جزءه كغيره الا
 جزء المعنى وهو العودية لكونه ليس جزء المعنى المقصود الى
 الذات المستحصلة وما يكون له جزءه والى معنى ذلك المعنى
 المقصود لكن لا يكون دلالة مقصودة كذا لان الناطق
 اذا سمي به شخص انما في فان معناه **الحال** الماتية الانانية

والدال بالخطبة ان قصد بجزءه الدلالة على جزئها فمما كراى الى جزءه والا فهو المفرد مشتق

لا تفرق بين الفعلين لانهما في الحقيقة واحد
فانما اختلفت الالفاظ على وجه التسمية
فانما اختلفت الالفاظ على وجه التسمية
فانما اختلفت الالفاظ على وجه التسمية

لكن لا يصح للاخبارية وحدها فان الخبرية قولنا زيد لا يجي
ولا مندوخ الاخبارية ولعلك تقول الافعال الناقصة
لا يصلح لان خبرها واحد فخير ان يكون ادوات فقول
للمعرف وكذا حتى انهم سموا ادوات لا غير زمانية وزمانية وهي
الافعال الناقصة غاية ما في الباب ان اصطلحوا باسم لا يطابق
اصطلاح النحوي وذلك لان خبرها لا ينظم في الالفاظ من حيث

المعنى ونظر النحوي في هذا من حيث اللفظية وعند تعارضها بين
ان في بعض فاعلم انهم قالوا في وجه الكمال في قولهم
لا ياتهم تطابق الاصطلاح وان على الخبرية وحده فاما ان يدور
بهيئة وصيغة كل زمان معين من الازمنة الثلاثة كقرب يضرب
وهو الكلمة اولها لا يدل وهو الاسم كزيد وعلم والمز بالهيئة
اي في كل زمان معين
وسكانها وهي صورة الكلمة والروف مادتها وانما قيد حد الكلمة
بما لا يخرج ما يدل على الزمان لا بربنية بل بحسب جوهره ومادتها

بما لا يخرج ما يدل على الزمان لا بربنية بل بحسب جوهره ومادتها
بما لا يخرج ما يدل على الزمان لا بربنية بل بحسب جوهره ومادتها
بما لا يخرج ما يدل على الزمان لا بربنية بل بحسب جوهره ومادتها

لا تفرق بين الفعلين لانهما في الحقيقة واحد
فانما اختلفت الالفاظ على وجه التسمية
فانما اختلفت الالفاظ على وجه التسمية
فانما اختلفت الالفاظ على وجه التسمية

كازمان والامس واليوم والصبح والغروب فان ذلك
لما في الزمان هو ما وجدوا به لا بربنية بل بحسب جوهره ومادتها
فان ذلك لما في الزمان هو ما وجدوا به لا بربنية بل بحسب جوهره ومادتها
فان ذلك لما في الزمان هو ما وجدوا به لا بربنية بل بحسب جوهره ومادتها

فان ذلك لما في الزمان هو ما وجدوا به لا بربنية بل بحسب جوهره ومادتها
فان ذلك لما في الزمان هو ما وجدوا به لا بربنية بل بحسب جوهره ومادتها
فان ذلك لما في الزمان هو ما وجدوا به لا بربنية بل بحسب جوهره ومادتها

فان ذلك لما في الزمان هو ما وجدوا به لا بربنية بل بحسب جوهره ومادتها
فان ذلك لما في الزمان هو ما وجدوا به لا بربنية بل بحسب جوهره ومادتها
فان ذلك لما في الزمان هو ما وجدوا به لا بربنية بل بحسب جوهره ومادتها

من الحكم وهو لا يخفى كما دللت على الزمان فهو متغير ومتغير
فكلمة الحاضر تفرغ معناه وأما بالاسم فلا بد أن يفرغ من سائر
الانحاء فلا يكون متعلقا بمعنى السمت وهو العاقل **قال** السمت
وإن كان يكون معناه واحداً وكثيراً **القول** هذا اشتقاق
للمعنى الاسم بالقياس إلى معناه فالاسم ما كان يكون
معناه واحداً وكثيراً فإن كان الأول أي إن كان معناه
واحداً فما كان يشخص ذلك المعنى أي أن لم يحد لأن يكون
مقولا على كثيرين أو لم يتشخص أي يحد لأن يقال على كثيرين
فإن يتشخص ذلك المعنى ولم يحد لأن يقال على كثيرين كقوله
سبح على خوف الخلة لا تملكه والحق على شخص معين ولا الملاحظ
في الحقيقة عرف المطلق وإن لم يتشخص ويحد لأن يقال
على كثيرين فهو الكلي والكثيرون أفرادهم فلا يقال إن
كلهم من
سكون حصوله أفرادهم الذهنية والارضية على السوية

والنظر وان لم يكن موقوفه على الاول يسمى بالشيء اليقينية وبالنسبة الى المنقول اليها يقال لاسد بالنسبة
عليه في اطلاق ان يكون افراد الزينة والى جهة فيه كالانسان والشمس
فان الانسان له افراد في الخارج وصدقه عليها بالسوية
وان لم يكن له افراد بل كان حصوله في بعضها اولاً واخراً
او اشترى من البعض الاخر يسمى مثلاً كالاشكال على ثلثة
اوجه التشكيل بالاولوية وهو اختلاف الافراد الاول
لونه وعدم كمال وجوده في الواجب الزاوية واقول
منه المثلن والتشكيل بالانقراض وهو ان يكون حصوله في ذلك المثلن
معناه بعضاً مقدماً على البعض الآخر كقولنا كماله في المثلن
جواباً فان حصوله في الواجب قبل حصوله في المثلن في
التشكيل بالاشارة ويكون الصف وهو ان يكون حصول معنا

في بعضا من البعض كالوجود ايضا فان في الواجب شئ
 من حصوله لكن لان في الوجود في السجود الواجب كذا
 كما ان اثر البياض وهو تضييق البصر في البياض الكفر مما هو في بياض
 العين والاسم في كماله لان افراده متشابهة في أصل المعنى والواجب ولكن
 في أصل الفعل، في كماله الذي ليس في الصدق في الكذب على الأفراد، في أصل
 مختلفة باحد وجوده والاشتراك في الظاهر اليه ان نظر الى جهة الاشتراك
 في كماله في متواليات توافق افراده فيه وان نظر الى جهة التباين
 في كماله في متواليات لا تتوافق كانه لفظ له معان كالعين فالتباين
 ظاهري في كماله بل هو متواليات في اشتراك فلهذا يسمى بهذا الاسم
 الاسم وان كان التباين ان كان المعنى كذا فاما ان يتباين
 تلك المعاني فبما ان كان موضوعا لمعنى او لا ثم لو فخط ذلك
 المعنى ووضع لمعنى اخر لم يسم بغيرها او لم يتخلل فان لم يتخلل
 التخلل كان وجه لتلك المعاني على السوية أي كما يكون هو
 ضوعا لمعنى هذا المعنى يكون موضوعا لذلك المعنى من غير نظر الى
 المعنى

الشيء في علمه من حيث هو كذا

المعنى الاول المتوحد
 وبينه وبين الثاني المتوحد
 ليس سلطانا

المعنى
 كذا

المعنى الاول فهو المتشكك لا يشترك بين تلك المعاني كالعين
 في موضوعه للناصرة والماء والذهب والركبة على التوالي
 فان تخيل بين تلك المعاني نقل فاما ان يتشكك في المعاني
 المعنى الاول ولا يشترك في كماله في أصل المعنى والواجب ولكن
 في أصل الفعل، في كماله الذي ليس في الصدق في الكذب على الأفراد، في أصل
 مختلفة باحد وجوده والاشتراك في الظاهر اليه ان نظر الى جهة الاشتراك
 في كماله في متواليات توافق افراده فيه وان نظر الى جهة التباين
 في كماله في متواليات لا تتوافق كانه لفظ له معان كالعين فالتباين
 ظاهري في كماله بل هو متواليات في اشتراك فلهذا يسمى بهذا الاسم
 الاسم وان كان التباين ان كان المعنى كذا فاما ان يتباين
 تلك المعاني فبما ان كان موضوعا لمعنى او لا ثم لو فخط ذلك
 المعنى ووضع لمعنى اخر لم يسم بغيرها او لم يتخلل فان لم يتخلل
 التخلل كان وجه لتلك المعاني على السوية أي كما يكون هو
 ضوعا لمعنى هذا المعنى يكون موضوعا لذلك المعنى من غير نظر الى
 المعنى

المعنى الاول فهو المتشكك لا يشترك بين تلك المعاني كالعين
 في موضوعه للناصرة والماء والذهب والركبة على التوالي
 فان تخيل بين تلك المعاني نقل فاما ان يتشكك في المعاني
 المعنى الاول ولا يشترك في كماله في أصل المعنى والواجب ولكن
 في أصل الفعل، في كماله الذي ليس في الصدق في الكذب على الأفراد، في أصل
 مختلفة باحد وجوده والاشتراك في الظاهر اليه ان نظر الى جهة الاشتراك
 في كماله في متواليات توافق افراده فيه وان نظر الى جهة التباين
 في كماله في متواليات لا تتوافق كانه لفظ له معان كالعين فالتباين
 ظاهري في كماله بل هو متواليات في اشتراك فلهذا يسمى بهذا الاسم
 الاسم وان كان التباين ان كان المعنى كذا فاما ان يتباين
 تلك المعاني فبما ان كان موضوعا لمعنى او لا ثم لو فخط ذلك
 المعنى ووضع لمعنى اخر لم يسم بغيرها او لم يتخلل فان لم يتخلل
 التخلل كان وجه لتلك المعاني على السوية أي كما يكون هو
 ضوعا لمعنى هذا المعنى يكون موضوعا لذلك المعنى من غير نظر الى
 المعنى

المعنى الاول المتوحد
 وبينه وبين الثاني المتوحد
 ليس سلطانا

المعنى
 كذا

وكل اعتقاد فهو بالنسبة الى لفظ اخر او لفظين توافقا في المعنى ومباينان له

هذا هو المعنى الذي عليه
الاعتقاد وهو بالنسبة الى
اللفظ الاخر او لفظين
وافقا في المعنى ومباينان
له

على معنى في نفسه مقترن باحد ادمته الشئ واما اصطلاح النظار
فقاله دوران فانه يكون في الجملة في نظر الناظر لا ترتب الاثر
في نفسه ودوران في نفسه يكون في نفسه
على ما يصلح العلم وان لم يرتب معناه الاول بل يستعمل في نفسه
كمنه ترتب العلم في نفسه وهو المستعمل في الاول وهو المستعمل في الثاني
سعي حقيقة ان الاستعمال الاول وهو المستعمل في الاول وهو المستعمل في الثاني

فاستعمل في الاول بطريق الحقيقة والثاني بطريق المجاز
فاستعمل في الاول بطريق الحقيقة والثاني بطريق المجاز
فاستعمل في الاول بطريق الحقيقة والثاني بطريق المجاز

فاستعمل في الاول بطريق الحقيقة والثاني بطريق المجاز
فاستعمل في الاول بطريق الحقيقة والثاني بطريق المجاز
فاستعمل في الاول بطريق الحقيقة والثاني بطريق المجاز

فاستعمل في الاول بطريق الحقيقة والثاني بطريق المجاز
فاستعمل في الاول بطريق الحقيقة والثاني بطريق المجاز
فاستعمل في الاول بطريق الحقيقة والثاني بطريق المجاز

هذا هو المعنى الذي عليه
الاعتقاد وهو بالنسبة الى
اللفظ الاخر او لفظين
وافقا في المعنى ومباينان
له

وبهذا التقدير اللفظ بالقياس الى غير من اللفظ فاللفظ والاد
نسبته الى اللفظ اخر فلا بد ان يكون موافقا في المعنى الى يكون
معناه واحدا او مختلفا في المعنى اي يكون لاحدا معنى وللآخر
معنى اخر فان كان متواكفاً فحين فهو مرادف له واللفظ
مرادف فان كان لثبته والاصح ان يكون الترادف الذي هو
ركوب احدهما في الآخر كان المعنى ركوب واللفظان راكبان

المعارضة بين اللفظين للترتبة بين الركوبين كاللسان
والفلس ومن الناس من يظن ان مثل الناطق والناطق
ومثل الشئ والشيء من الالفاظ المرادفة لصدرها
على ذات واحدة وهو فاسد لان الترادف هو الاتي في

المعارضة بين اللفظين للترتبة بين الركوبين كاللسان
والفلس ومن الناس من يظن ان مثل الناطق والناطق
ومثل الشئ والشيء من الالفاظ المرادفة لصدرها
على ذات واحدة وهو فاسد لان الترادف هو الاتي في

المعارضة بين اللفظين للترتبة بين الركوبين كاللسان
والفلس ومن الناس من يظن ان مثل الناطق والناطق
ومثل الشئ والشيء من الالفاظ المرادفة لصدرها
على ذات واحدة وهو فاسد لان الترادف هو الاتي في

أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان
 أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان
 أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان

أو يتأخر الخفض فان قارن الاستعلاء فهو المروان
 قارن التوى فهو التماس فان قارن الخفض فهو
 الدالة على طلب الفعل فان قولنا كتب عليك الصلوة
 أو اطلب منك الفعل أو اطلب من طلب الفعل لئلا
 بموضع الطلب الفعل لا لاجاز من طلب الفعل وان لم يل
 على طلب الفعل فهو تنبيه لانه ينبيه على ما في خبر المتكلم ومنه
 يرج فيه التمن والتعجب والقسم والنداء ولا حد ان يقول
 الاستعظام والنهي صار جان عن القسم اما الاستعظام
 فلا لانه لا يبين جلية من التنبيه لانه استعمال ما في خبر المتكلم
 لا تنبيه على ما في الخبر واما الشرح فلعدم دخوله تحت الامر
 لانه وال على طلب ترك الفعل لا على طلب الفعل لكن النص
 ادخ الاستعظام تحت التنبيه ولم يبق النسبة التوقية و

أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان
 أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان
 أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان

أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان
 أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان
 أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان

والشأن تحت الامر بناء على ان التبرك هو كلف التمسر لعدم الفعل
 عي من شأنه ان يكون فاعلا فليكون فاعلا فليكون فاعلا فليكون فاعلا
 قلنا الانشء اما ان يدل على طلب شيء بالوضع وهو
 التنبه او يدل ولا يجوز انما ان يكون المطلوب الغرض وهو
 هو الاستعظام او غيره فاما ان يكون مع الاستعلاء وهو
 الامر ان كان المطلوب الفعل ونهى ان كان التبرك اي
 عدم الفعل ويكون مع التوى وهو التماس او مع
 الخفض وهو سوال واما المركب الغير التام فاما ان يكون
 الجزء الثاني منه قبل الاول فهو التقيد كما في قوله اطلب
 او لا يكون وهو غير التقيد كما في قوله اطلب من اسم واداة فعل
 واداة الفصل الثاني في الاشارة الى المعاني في الصور الاز
 منه من حيث انشأ وضعها في الاشارة فان جئت بها بالفاظ
 مفردة فهي المعاني المفردة والافعال المركبة والكلام ههنا لما

أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان
 أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان
 أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان

أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان
 أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان
 أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان

أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان
 أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان
 أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان

أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان
 أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان
 أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان

أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان
 أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان
 أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان

أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان
 أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان
 أي كان ما دام ما دام على السبيل الذي هو في قوله أي كان

مطوفی عبادہ کا جیوان

كان طالب العلم ما بهت ما بهت الا شيئا وانما يكون
تتام ما بهت المشتركة بينهما ولا كان النوع متعدد الاشياء في المكان
كالانسان وهو تمام ما بهت كل واحد من افراده فاذا سئل
عن زيدية مشددا بما هو كان المقول في جواب الانسان
لانه تمام ما بهت المختصة به وان سئل عن زيدية وعرو
بما هما كان الجواب الانسان ايضا لانه كان ما بهت هما
المشتركة بينهما فلا حرج ان يكون مقولا في جواب ما هو
بحسب الخصوصية والشركة معا وان لم يكن متعدد الاشياء
بل تخصص في شخص واحد كما تسمى كل من مقولا في جواب
ما هو بحسب الخصوصية المختصة لان ان قيل ما هو عن ذلك
التخصيص لا يطلب الا انما ما بهت المختصة به ولا فرد اخر
في الخارج حتى يجمع بينه وبين ذلك الشخص في السؤال حتى
يكون الجواب تمام ما بهت المشتركة واذا لم تعد امت

ان النوع ان تعدد اشخاصه في الخارج كان موقولا على الاشياء
متفقين بالمقاييق في جواب ماب هو وان لم يعدد اشخاصه
في الخارج كان موقولا على واحد في جواب ماب هو وان
هو موقول على واحد او على كثيرين متفقين با
المقاييق في جواب ماب هو فالكل في جنس موقولنا موقول
على واحد بل وفي الحد النوعي الفعلي للشيء والاشخاص
وقولنا على كثيرين بل وفي الحد النوعي المعدل للاشخاص
وقولنا متفقين بالمقاييق يخرج للنسب فانه موقول
على كثيرين مختلفين بالمقاييق وقولنا في جواب ماب هو
يخرج الثلاثة الباقية اعراض الفعل والملاحظة والعرض
العام لانها لا يقال في جواب ماب هو هناك نظروا هو
ان احيد الامر من الامر وهو كاشمال النسب على
امر مستدرك واما ان لا يكون التعريف جامعاً لان المراد
الذي زاد

في تعريف المصطفى ذكره وهو كل
مؤمن على وجهه وكيه شريين
مستقيين بالكتاب في جوابه
ما هو

بالاشياء ان كان مطلقا سواء كان موجودا في الخارج
 او لم يكونا يلزم ان يكون قوله المقول على واحد زيدا
 فشا لان النوع الغير المتعدد الاشخاص في الخارج مقول
 على كثيرين موجودين في الزمن وان كان المراد بال
 لكثيرين الموجودين في الخارج فنخرج عن التعريف لانواع
 التي لا وجود لها في الخارج اصلا كالعقلاء فلا يكون جامعا
 والقواب ان يحذف من التعريف قوله على واحد بل
 لفظ الكل ايضا فان المقول على كثيرين بغيره ونقال
 النوع هو المقول على كثيرين متعقبن بالحقيقة في جواب ما هو
 ونكون كل نوع مقول في جواب ما هو كالبشرية والخصو
 صية معا والمص لا عبرة بالنوع في قوله في جواب ما هو كالبشرية
 الخارج قسمة له ما يقال بك البشرية والخصوصة والى
 ما يقال كالبشرية والخصوصة المختصة وهو خرج عن هذا الفن

لوجبهين

انما هو
 في الخارج
 كالبشرية
 والخصوصة
 والى ما
 يقال كالبشرية
 والخصوصة
 المختصة

وان كان الشاؤون كان تمام الجزء المشترك بينهما وبين نوع آخر فهو المقول في جواب ما هو كالبشرية والخصوصة

لوجبهين اما اولاهما فلان نظرا لنوع عام يشتمل المواد
 كلها فالخصيص بالنوع الخارج ينافي ذلك وانما
 ثانيا فلان المقول في جواب ما هو كالبشرية والخصوصة
 المختصة عندهم هو الابدالية التي المحدود وقد جعلت
 اقسام النوع وان كان اه ^{الكل الذي له الخصوصة المختصة}
 هو جزء الماهية يخص في جنس الماهية ^{التي هي جزء الماهية} وفصلها بالاهية
 انا ان يكون تمام الجزء المشترك بين الماهية وبين
 نوع اخر لا يكون والمراد بتمام الجزء المشترك للجزء
 المشترك الذي لا يكون ورايه جزءه المشترك
 بينهما اي جزء مشترك لا يكون جزء مشترك خارجا
 عنه بل كل جزء مشترك بينهما اما ان يكون نفس ذلك
 الجزء او جزء منه كالحيوان فانه تمام جزء المشترك بين ال
 نبات والافريس اذ لا جزء مشترك بينهما الا هو

انما هو
 في الخارج
 كالبشرية
 والخصوصة
 والى ما
 يقال كالبشرية
 والخصوصة
 المختصة

انما هو
 في الخارج
 كالبشرية
 والخصوصة
 والى ما
 يقال كالبشرية
 والخصوصة
 المختصة

اما نفس الحيوان اوجز منه كالجوهر والجسم التام ولما
 سهر بالمتحرك بالارادة فكل منها وان كان مشتركا بين
 الانسان والغرس اما ان لا يكون مشتركا بينهما
 بل ينفصل وانما تمام المشترك هو الحيوان المشترك على الكل
 وربما يقال المراد بتمام المشترك مجموع الاجزاء المشتركة بينهما
 كالحوان فانه مجموع الجوهر والجسم النامي والغرس
 المتحرك بالارادة وهي اجزاء مشتركة بين الانسان والغرسة

اي من الانسان
 والغرسة
 والاشياء
 والاشياء
 والاشياء

وهو متعقبا بالاجناس البسيطة فصار تمام مشترك
 الكلام وقع في العين فليس من الممكن فيه فتقول في الماهية
 ان كان تمام المشترك بين الماهية ونوع اخر فهو الجسم والاشياء
 فهو الفصل اما الاول فلا بد من الماهية اذا كان تمام المشترك
 المشترك بينهما وبين نوع اخر يكون متوقفا على جواب ماهو هو
 بحسب الشركة المختصة لانه اذا قيل عن الماهية وذلك

كل واحد من جنس مشترك
 والاشياء
 والاشياء
 والاشياء

النوع

الشيء كان المطلوب تمام الماهية المشتركة بينهما وهو ذلك
 الذي فاذا افرد الماهية بالسؤال لم يصلح ذلك الجزء لان يكون
 مقولا في الجواب لان المطلوب تمام الماهية المختصة والاشياء
 لا يكون تمام الماهية المختصة اذ هو ما يتركب الشيء عنه وعن
 غيره فذلك لا بد ان يكون متوقفا على جواب ماهو هو الجسم المشترك
 فقد ولا ينفصل بالجسم الا اذا كان حيوان فانه كمال الماهية المشتركة
 بين ماهية الانسان ونوع اخر كالغرس مثلا حتى اذا قيل
 عن الانسان والغرس بما هما كان الجواب الحيوان وان

لا يعمد تمام الجزء ولا مشترك

افرد الانسان بالسؤال لم يصلح الجواب لان تمام ماهية
 الحيوان الناطق لا الحيوان فقط ورسمه بانه كل شيء
 مشترك بين مختلفين بالحيوان في جواب ماهو فلفظ الكل
 مشترك والمقوله على كثيرين جنس مشترك ونوع اخر
 لكثيرين الجزئي لانه مقول على واحد فيقال هذا زيد وهو

الاشياء
 والاشياء
 والاشياء

لا يعمد تمام الجزء ولا مشترك

وهو قريب من كافي الجواب عن المادية وعن بعض ما يثبت ركا فيه كالجوان بالنسبة الى الانسان وبعيد ان كان

مختلفين بالغايق يخرج النسخ لانه متول على كثيرين متفقين
المحقق في جواب ماهو الكليات البوائق
وهو قريب ان كان الى اخره التويم قد رتبوا
الكليات حتى يتبين انهم لا يتشابهون بها شئ بل على
المتعلم المتدني هو متعلم الانسان ثم الحيوان ثم الجسم
الناس ثم الجسم المطلق ثم الحيوان فالانسان نوع مافوق
والحيوان جنس له لانه تمام الماهية المشتركة بين الان
شأن والفرد وكذلك الجسم النامي جنس للان
لان كل الجزء المشترك بين الانسان والنباتات حتى
اذا سئل عن ما بينهما كان للجواب الجسم النامي و
كذلك الجسم له لانه تمام الجزء المشترك بينهما وبين الحيوان
مثلا وكذلك الحيوان جنس له فانه تمام الماهية المشتركة
بينه وبين العقل فقط فظهر ان ما يكون الماهية واحدة

كالانسان فان له انما
شيئا كالجوان والجسم
الذي والجسم والحيوان

اجناس

الجواب عنها وعن بعض ما يثبت ركا فيه غير الجواب عنها وعن بعض الاخر ويكون ان جوابا ان كان بعيدا بمرتب كالجسم النامي

اجناس مختلفة بعضها فوق بعضها فاذ انتشر هذا
صيغة الخاطف قول الجنب اعاقب او بعيدا لانه ان
كان للجواب عن المادية وعن بعض ما يثبت ركا فيها
ذلك الجنس عين للجواب عنها وعن جميع ما يثبت ركا فيها
فيه فهو القريب كالجوان فانه جواب عن السؤال
عن الانسان والفرد وهو للجواب عنه وعن جميع
الانواع المتراكمة للانسان في الحيوانية وان كان للجواب
عن المادية وعن بعض ما يثبت ركا فيها في ذلك الجنس غير
الجواب عنها وعن البعض الاخر فهو البعيد كالجسم النامي
فان النباتات والحيوانات تشترك الانسان
فيها وهو للجواب عنه وعن كل اشراكات النباتية
لا اشراكات الحيوانية بل للجواب عنه وعن كل اشراكات
الحيوانية الحيوان ويكون منك جوابا ان كان

ان جوابا ان يكون كالمادية والحيوانية

جميع الانواع المتراكمة

النسبة الى الانسان وقلنا ان كان بعيدا بمرتب كالجسم النامي

وان لم يكن تمام الجواب مشترك بينهما وبين نوع آخر فلا بد ان لا يكون مشتركا اصلا او يكون بعضا من تمام المشتركة

الجسم بعيدا مرتبة واحدة كالجسم النامي بالنسبة
الى الانسان فان للجواب وهو جواب آخر
ونتيجة اجوبة ان كان بعيدا مرتبة كالجسم بالقصا
اليه فان للجواب والجسم النامي جوابان وهو جواب
ثالث واربعة اجوبة ان كان بعيدا بنته مرتبة كالجسم
فان للجواب والجسم النامي والجسم اجوبة ثلثة وهو
جواب رابع وعلى هذا الشكس وكلها يزيد البعيد يند
عدد الاجوبة ويكون عدد الاجوبة زليدا على عدد مراتب
البعيد باحد لان الجسم الغريب جواب وكل
مرتبة البعيد جواب آخر وان لم يكن آه
هذا بيان للشك الثاني من البريد وهو ان
الماسية ان لم يكن تمام المشترك بينهما وبين نوع ما يكون
وذلك لان احد الامرين لازم ان يكون مشترك بينهما وبين نوع ما يكون
فصل الاستدلال وهو ان ذلك لا بد ان لا يكون

لنكون الامرين
بجواب مشترك
بجواب مشترك

مشتركا

بالنسبة الى النوع لانه المقدرا خلافة لبعضه ولا تسلسل بل انتهى الى ما يوافق ولا يفسد حتى ولو كان غير ماسية

مشتركا اصلا بين الماهية ونوع او يكون من
تمام المشترك موابله وايضا ما كان يكون فصلا
اما لزوم احد الامرين فلان الجزء ان لم يكن تمام مشترك
فاما لا يكون مشترك اصلا وهو الامر الاول او يكون
مشتركا ولا يكون تمام المشترك بل بعضه وهو الامر
الثاني فذلك البعض ان يكون بينا لتمام المشترك
او احص منه او اعم او موابله لا جاز ان يكون متنا
ولا احص لوجود الاعم بدون الاخص فيلزم وجود الكل
بدون الجزء وانه محال ولا اعم لان بعض تمام المشترك
بين الماهية ونوع آخر لو كان اعم من تمام المشترك
لكان موجودا في نوع آخر بدون تمام المشترك حقيقة
بمعض العموم فيكون مشترك بين الماهية وبين ذلك
النوع الذي هو بازاء تمام المشترك لوجوده فيه

لان الكلام في الاجزاء لا يكون على الشيء سياتي لاحد

الشيء على ما هو في ذلك النوع الذي
هو بازاء تمام المشترك

فصل الجسم والخاص
بالامانة وانطلق والجسم

فاما ان يكون تمام المشترك بينهما وهو محال لان المقدور

ان الجزء ليس تمام المشترك بين الماهية وبين نوع النسخ
فانما النوع وان كان لا يكون تمام المشترك بل بعضه
فيكون للماهية تمامًا المشترك احدهما تمام المشترك
بين الماهية والنوع الذي باثره والثاني في تمام المشترك
بين النوع والثاني في باثره وتام المشترك الاول في
لو كان بعض تمام المشترك بين الماهية والنوع الثاني
اعلم منه كحان موجود في نوع اخر بدون تمام المشترك
الثاني فيكون مشترك بين الماهية وبين ذلك
النوع الثالث الذي باثره تمام المشترك الثاني وليس
تمام المشترك بينهما بل بعضه فحصل تمام المشترك
الثالث وهو لم جافا فان يوجد تمام المشترك في غير
النهاية او ينهي ك بعض تمام المشترك مساوية الاول

لما كان مشتركاً

فاما ان يكون تمام المشترك بينهما وهو محال لان المقدور

محال والآن نثبت الماهية من اجزاء غير متناهية فقولنا
ولا يتسلسل ليس على ما ينبغي لان التسلسل هو ترتيب
امور غير متناهية ولم يلزم من الدليل ان يكون التسلسل
جزء الماهية في الجنس الفعلي ترتيب اجزاء الماهية
انما يلزم ان لو كان تمام المشترك الثاني جزءا من تمام
المشترك الاول وهو غير لازم ولعلكم ارادوا بالتسلسل
وجود امور غير متناهية في الماهية لكنه خلاف المتعقبات
واذا بطلت الاقسام الثلاثة تعين ان يكون بعض
تمام المشترك مساوية وهو الامر الثاني وان كان لا
فصل على تقدير كل واحد من الامرين فلا بد ان يكون
مشتركا اصليا يكون مختصا بها فيكون ممزعا للماهية من
غيرها وان كان بعض تمام المشترك مساوية فيكون
فصل تمام المشترك الاحتصاص به وتام المشترك جنس

فَيَكُونُ فَصْلُ جَسْ فِيكَوْنُ فَصْلًا لِّلْمَاهِيَةِ لِأَنَّهُ لَا يَتَبَيَّنُ لَهَا

عن جميع اغياره وجميع اغيار الجسر بعض اغيار الالهية

فيكون بمنزلة المماثلة عن بعض أعيانها والنافع بالعقل

الأمنية المأهولة في الجبهة والتميز الشاربيقول وكيف كان

مینه الماهیه ای سوا لم یکن الخبره مشترکا اصلا و یكون

بعضاً من عالم المشترك ما وباله فهو بمنزلة الماهية عن

کاترک جنس او فی وجودش کون فصلاً و اما قال فی جنس

وفي وجوده لان النائم من الدليل ليس الا ان الجزء اذ الم يكن

عام المشترك يكون مميزة الراهب الجند وهو الفصل وأما انه

بِشْرَافِ الْمَشَارِكِ الْجَمْعِيَّةِ حَتَّى إِذَا كَانَ

ما به فضل وجب ان يكون لها جنس فلا يلزم ملازمة

كان لها جنس كان فصلها بمنزلة الهيا عن المراكا

نسبة وان لم يكن لها جنس فلا اقل من ان يكون لها

[illegible]

محمية الهام في الشرايات الوعده لا الحسد ولا

من ركبات

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين

مشاركات في الوجود والشبهة وح يكون فصلها بمنزلة

لها عنها ويمكن اختصار الدليل بحذف النسب

بأن يقال بعض عام المشترك إن لم يكن مشتركا بين علم

المشترك ونوع آخر يكون مختصاً بتمام المشترك فيكون فضلاً

لہ فیکون فصلا للماہیۃ وان کان مشترکا بنیرہما کم یکن

تمام المشترك بين الماهية وذلك النوع فيكون بعضا من

تمام المشترك بينهما ويمكن الايقال انخصر جزء الماهية في

البشر الفصل باطل لان الجوهر الناطق والجوهر الحس

مثلاً جزء ما هيته الانسان مع انه ليس بحسن ولا

فصل لانا نقول الكلام في الاجزاء المفردة لاف مطلق

الاجزاء فہذا اما وعدناہ فی صدر البعث واسمہ

الآخره و رسموا الفصل بانه كلتيهما على الشئ

خجواب ای شیئی هوف جوهره کالناطق وللس

در کسوه اندک لکلی بجلای شریف خواست شش موی خفیه بر من مصلی بنوازد که حقیقت من امرین و نین و امور من و نه کجای من اعتلاله لا ینتبه و ینتبه و ینتبه که نه الا لود و

فانه اذا قيل عن الانسان او عن زيد باى شئ
هو في جوهره فالجواب عنه انه ناطق او حسي لان سؤال
باى شئ هو انما يطلب ما يميز الشئ في الجملة فكل
ما يميز الشئ يجعل الجواب ثم ان طلب الميزة الجوهرية يكون
الجواب بالفصل وان طلب الميزة العرضية يكون للجواب
بالخاصة فالكلية جنس شئ سائر الكليات وبقوتها
يحمل على الشئ في جواب اى شئ يخرج النوع والجنس والخص
العام لان النوع والجنس يقالان في جواب ما هو لا في جواب
اى شئ وهو العرض العام لا يقال في جواب اصلا وبقوتها
في جوهره يخرج الخاص لانها وان كانت مميزة للشئ لكن
في جوهره وذاته فان قلت الب يلزم اى شئ هو ان
طلب مميزة الشئ عن جميع الاخبار لا يكون مثل الجنس فصل
الانسان لانه لا يميزه عن جميع الاخبار وان طلب الميزة

في الجملة

في الجملة سواء كانت عن جميع الاخبار او عن بعضها فافا
لجنس مميزة للشئ عن بعضها فوجب ان يكون صالحا للجواب
فلما خرج عن الحد فنقول لا يكفي في جواب اى شئ هو
في جوهره بالميزة في الجملة بل لا بد معه من ان لا يكون
تماما مشترك بين الشئ ونوع آخر فالجنس خارج
عن التعريف ولما كان محصلا ان الفصل كل ذاتي لا
يكون مقولا في جواب ما هو بل مقول في جواب اى شئ
هو ويكون مميزة للشئ في الجملة فلو فرضنا ما يميزه
تتركب من امرين متساويين او امور متساوية كما يميز
الجنس العالي او الفصل الاخر كان كل منهما مفصلا لهما
لا يميزه الا بته تميزا جوهريا واعلم ان قدما المطلقين
نذهبوا ان كل ما يميزه لهما فصل وجب ان يكون لهما جنس
حتى ان الشئ يتعمم في الشفاء وحد الفصل بانه كل

مقول على الشيء في جواب اى شئ هو في جوهره من جنسه
واذا لم يرب عد البرهان على ذلك بنة المص على ضعفه با
لمشاركة في الوجود او لا وبابا وهذا الاحتمال الثاني
والفصل ان اثير الفصل اما عن الش
ركاة للجنس او عن المشاركة الوجودية فان كان غيرا
عن المشاركة للجنس فهو اقرب او بعيد لانه ان
ميزته من مشاركة في الجنس القريب فهو فصل قريب
كالناطق للسان فان ميزته عن مشاركة في الحيوان
وان ميزته عن مشاركة في الجنس البعيد فهو فصل
بعيد كالنطق للسان فان ميزته عن مشاركة في
الجنس النامي وانما اعتبر قريب الفصل المميز وبعيد
في الفصل المميز للجنس لان الفصل المميز في الوجود ليس
تحقق الوجود بل هو مبني على احتمال يكثر وربما يمكن

ان يستدل

ان يستدل على بطلانه بان يقال لو تركب ما جيته
حقيقة من امرين متاوين فاما ان لا يحتاج احتكا
لا الآخر وهو في ضرورة وجوب احتياج بعض اجزاء
الماهية للحقيقة الى البعض او يحتاج فان احتياج كل
منهما الى الآخر يلزم الدور والآخر يلزم الشرح بما مر لا
فهما ذاتان متاويان فاحتياج احدهما الى الآخر ليس
اولى من احتياج الآخر اليه او يقال لو تركب جنس
عالي كالجوهر مثل اس امرين متاوين فاحدهما ان كان
عرضا يلزم تقوم للجوهر بالعرض وهو حال وان كان
جوهر فاما ان يكون الجوهر نفسه فليدرك ان يكون الكل
نفسا جزئية وان لم يرد ودخا فيه وهو ايضا لا مشا
ع تركب الشئ من نفسه وغيره او جاعلة تكون
عارضه لكن ذلك ليس عارضا لنفسه بل يكون

واما الثالث فان امتنع انفكاكه عن الماهية فهو العوض اللازم والآخر هو العوض المفارق واللازم قد يكون لازما للوجود

العارض بالمعقبة هو الباء الاخر فلا يكون العارض بها معاقفا
وانه محال وليتأمل هذا المقام فانه من مطامح الاكابر
واما الثالث الى آخر الثالث من اقسام الكل
ما يكون خارجا عن الماهية وهو اما ان يمنع انفكاكه عن الماهية
او يمكن انفكاكه والاول العوض اللازم كانه دية للثانية و
الثاني العوض المفارق كالكتاب بانفكاك لسان والآخر
انما لازم للوجود كالسواد للحيث فانه لازم لوجوده ووجهه
لماهية لان ماهية الانسان ولو كان السواد لازما ل
ان كان لكان كل انسان اسود وليس كذلك فالا لازم للما
هية كالزوجة للاربعه فانه متى تحققت ماهية الاربعه
امتنع انفكاكه الزوجية عنها لا يقال بهذا انفس الشيء
لانفسه لان الماهية على ما عرفت ما يمنع انفكاكه
عن الماهية وقد قسمته الى ما لا يمنع انفكاكه عن الماهية

وهو لازم الوجود والما يمنع انفكاكه وهو لازم الماهية
لانا نقول لانسان لان الماهية لا يمنع انفكاكه عن الماهية
فانه ما في الباب انه لا يمنع انفكاكه عن الماهية من
حيث هي هي لكن لا يلزم منه ان لا يمنع انفكاكه عن
الماهية في البلية فانه يمنع الانفكاك عن الماهية للو
جوده وما يمنع انفكاكه عن الماهية الموجودة فهو
يمنع الانفكاك عن الماهية في البلية فان ما يمنع انفكاكه
عن الماهية في البلية اما ان يمنع انفكاكه عن الماهية من
حيث انها موجودة او يمنع انفكاكه عن الماهية من
حيث هي هي والثاني لازم الماهية والاول لازم الو
جود فهو دية القسمه متناول لعنجه ولو قال اللازم
ما يمنع انفكاكه عن الشيء لم يرد السؤال ثم لازم الماهية
اما بين او غير بين اما اللازم البين فهو الذي يكفي تصوره

مع تصور ملزومية في جزم العقل باللازم بينهما كالانقسام
 بين وبين الاربعة فان من تصور الاربعة وتصور
 الانقسام بين وبين جزم مجرد تصورهما بان الاربعة
 منقسمة بين وبين واما اللازم الغير البين فهو
 الذي يقتضيه جزم الذهن بالضرورة بينهما الى وسط
 كقول الزوايا الثلثة لثابتين للمشكك
 فان مجرد تصور المشكك وتصور تساوي الزوايا
 لثابتين لا يكفي في جزم الذهن بان المشكك تساوي
 الزوايا لثابتين بل يحتاج الى وسط وهي كما نلاحظ هو
 ان الوسط على ما يفهمه العوام ما يتقرر بقولنا لانه
 حين يقال لانه كذا امثلا اذا قلنا العالم محدث لانه
 متغير فالمقارن بقولنا لانه وهو المتغير وسط وليس
 يلزم من عدم افتقار اللزوم الى وسط انه يكفي فيه

غير تصور اللازم والملزوم لجواز توقفه على شئ اخر
 حدس او تجربة او حيس او غير ذلك فلو اعتبرنا الا
 افتقار الوسط في مفهوم غير البين لم يخف لنا ان البين
 في البين وغيره وقد يقال البين في على اللازم الذي يلزم
 من تصور ملزومية تصور هو ككون الاشئين ضغفا لولا
 حد فان من تصور الاشئين اذكر ان الضغف الواحد
 والمعنى الاول ان لانه متى يكن تصور اللزوم يكفي اللازم
 مع تصور اللزوم وليس كلما يكفي تصور ان يكفي تصور
 واحد والعرض المفارق انما سبغ الزوال كراه الخ
 صغيرة الوجيل واما بطلان الزوال كالشيب والث
 بب وهذا التفسير ليس بما صار لان العرض المفارق
 هو ما لا يتبع انكسار عن الشئ وما لا يتبع انكسار عن
 الشئ لا يلزم ان يكون متفككا حتى يتغير في سبغ

وكل واحد من اللازم والمفاد ان احقق بافرا حقيقة واحدة فهو الخاصة والافراد هو العرض العام كالشيء والافراد الخاصة

الاشكال وبطريقه لوان لا يمنع انكناك عن الشيء و
يدوم له وكل واحد الكلي للارجى عن الامة
سواء كان لائجا او مفارقا اما خاصة او عرض عام لانه
ان احقق بافرا حقيقة واحدة فهو الخاصة كالضاحك
فانه محقق بحقيقة الانسان وان لم يحقق بافرا بعدا وفرا
فهو العرض العام كالاشي فانه شامل للانسان وغيره
ويرسم الخاصة بانها كلية معولة على افراد حقيقة واحدة
فقط قولنا عرضيا فالكلية مستدركة على عامر غير مرة
وقولنا فقط يخرج الجنس والعرض العام لانها معولان
على احتيايق وقولنا لا يظهر عرضيا يخرج النوع والفصل لانه
توكلهما على خاصية هما ذاتي لا عرضي ويرسم العرض العام
بانها كلي معول على افراد حقيقة واحدة وغيره قولنا عرضيا
فتوكلنا وغيره يخرج النوع والفصل والخاصة لانها لا يتاكل

ان

بانها كلية معولة على تحت حقيقة واحدة فقط قولنا عرضيا والعرض العام بانها كلي معول على افراد حقيقة واحدة وغيره قولنا

الاعلى حقيقة واحدة فقط وقولنا عرضيا يخرج الجنس
لان قولنا ذاتي وانما كان بهذه التعريفات رسوما للكلية
لوان ان يكون لها ماهيات وراء تلك المشهورات ملزوم
مات مت وية لها فبحث لم يتحقق ذلك اطلاق عليها
الرسم وهو يعزل عن التفتيح لان الكليات امور لينا
رنية خصات مضمومة لها ووضع استبا في ما يلزمها
فليس لها معان غير تلك المضمومة فيكون هي
حد واليه على ان عدم العلم بانها حدود لا يوجب العلم
بانها رسوم فكان المناسب ذكر التعريف الذي هو اتم
في تمثيل الكليات بالناطق والضايف والمات بالناطق
والصك والمشي التي هي مباديها جديدة وهي ان البتة
في حل الكلي على جنسها حل المواتاة وهو حل وهو لا
حل الاشفاق وهو حل هو ذو هو والنطق والفكر

وقولنا الكلية لانه ذاتي حقيقة واحدة وقولنا العرض العام بانها كلي معول على افراد حقيقة واحدة وغيره قولنا

والاشخ لا يصدق على افراد الاشان بالمواطاة فلاء
يقال زيد نطق بل ذو نطق او ناطق واذا فرستعت ما تنطق
عليك ظهر لك ان الكليات مخمفة في خمسة نوع وجنس
وفصل وخاصة ومرض عام لان الكلي اما ان يكون نفس
مايته فاحتية من البرئيات او دخلا فيها او خارجا عنها
وان كان نفس مايته فاحتية من البرئيات فهو النوع
وان كان دخلا فيها فاما ان يكون تلم المشترك بين الـ
مايته ونوع اخر وهو الجنس ولا يكون وهو الفصل وان كان
خارجا عنها فان احصى بمقتبة واحدة وهو الخاصة فـ
لا فالعرض العام واعلم ان المقسم الكلي الخارج عن الماـ
ال لازم والمفارق وقسم كل ما منهما لا الخاصة والعرض
العام فيكون الخارج منقسم الى اربعة اقسام فيكون قسم
الكلي سبعة على مقتضى تقسيمه لاحته فلا يصح قوله بذلك

فالكليات

فالكليات اذن خمسة الفصل الثالث
آه قد عرفت في اول الفصل الثاني ان ما حصل
في العقل فهو من حيث انه حاصل في العقل ان لم يكن مانعا
من اشتراكه بين كثيرين فهو الكلي وان كان مانعا من
الاشتراك فهو البرئي فمناط الكلية والبرئية انها هو الوجود
العقل وانما ان يكون الكلي متمتع بالوجود في الخارج او يمكن
الوجود في الخارج فامر خارج عن مفهومه والبرئية انما
بقوله والكلي قد يكون متمتع بالوجود في الخارج للنفس
مفهوم اللفظية امتناع وجود الكلي وامكان وجوده
شيء لا متفق عليه نفس مفهوم الكلي بل جزء العقل
النظر اليه احتمل عنده ان يكون متمتع بالوجود في الخارج
وان يكون ممكن الوجود فيه فالكلي اذا نسبته له
الوجود في الخارج اما ان يكون متمتع بالوجود في الخارج او

الفصل الثالث في مباحث الكلي والبرئي وهي خمسة الاول قد يكون متمتع بالوجود في الخارج لا النفس مفهوم اللفظ

الكلية بالبرئية ان يكون متمتع بالوجود في الخارج لا النفس مفهوم اللفظ

يكون ممكن الوجود والاول كشر كالباري عز اسمه
 والثاني ان يكون موجودا في الخارج او لا والثالث
 كالعقائد والاول ان يكون متعدد الافراد في الخارج
 او لا يكون متعدد الافراد فان لم يكن متعدد الافراد في
 الخارج بل يكون منفردا في فرد واحد فلا يخالف اما ان يكون
 مع امتناع غيره من الافراد في الخارج او يكون مع امكان
 غيره والاول كالباري تعالى والثاني كالشمس وان
 كان له افراد متعددة موجودة في الخارج فاما ان يكون
 افراده متناهية او غير متناهية والاول كالنجوم
 السيارة فانه كل واحد في نفسه كواكب السبعة السيارة والثاني
 كالنفس الناطقة فان افرادها غير متناهية على منزهة
 بعض الثابتات له اخذ اذا قلنا الحيوان مثلا كل
 فربنا ك امور شائعة للحيوان من حيث هو وهو مفهوم كذا

من

من يشار له المادة من المواد والحيوان الكل وهو
 المركب منهما اي من الحيوان والكلبي والتفصيلين
 هذه المفردات فانه لانه لو كان المفهوم من احدهما
 عين المفهوم من الاخر لزم من نقل احدهما نقل الاخر
 وليس كذلك فان مفهوم الكلبي لا يمنع نفس تصور
 عن وقوع الشراكة فيه ومفهوم الحيوان الجسم الثام
 للشمس ومن البين جواز نقل احدهما مع الذنبول عن
 الاخر فالاول سمي كليا طبيعيا لانه طبيعة من الطل
 الطلبي او لانه موجود في الطبيعة اي في الخارج والثاني
 كليا منطقي لان المنطق انما يبحث عنه وما قال ان
 الكلبي المنطقي كونه كليا فيه مساهلة اذ الكيفية انما هي
 مبداء والثالث كليا عقليا لعدم تحققة الا في العقل
 وانما قال للحيوان مثلا لان المتشابهة هذه الامور

الثالث العليان ضاويان ان صدق كل واحد منهما على كل صاعدا عليه الآخر وبالعكس كالانسان والناطق

الثلاثة لا يختص بالحيوان ولا بمفهوم الكل بل ينشأ
سائر الالميات ومفاهيم الكلية حتى اذا قلنا
الانسان ينفع حصل عندنا نوع طبيعي ونوع منطقي
ونوع عقلي وكذلك في الجنس والعقل وغيرهما والكل
الطبيعي موجود في الخارج لان بيده الحيوان موجود وحيوان
جزء من هذا الحيوان الموجود في الخارج وجزء الموجود
فالحيوان موجود وهو الكل الطبيعي واما الكلان الاخران
اي الكل المنطقي والكل العقلي في وجودهما في الخارج
خلاف والنظر في ذلك خارج عن الصناعة لانه من
متعين الكلمة الالهية الباشئة عن احوال الموجودات
من حيث انه موجود وهذا مشترك بينهما وبين الكل
الطبيعي فلما وجد لا يراده واحالة ما على علم آخر
الثالث الى آخر الشئ بين الكلمات

في أربع النواحي والعموم والخصوص المطلق والعموم
والخصوص من وجه والثابتين وذلك لان الكلي
اذا ثبت الكلي آخر فاما ان يصوقي على شئ واحد
او لم يصدق فان لم يصدق فاعلى شئ اصلا فبها
مبتدئان كالانسان والفرس فانه لا يصدق
شئ من الانسان على شئ من افراد الفرس با
العكس وان صدق على شئ فلاح انا ان يصدق
كلى منهما على كل واحد من عليه الآخر اولا فان صدق
فبهما متساويان كالانسان والثعلب كلى فليصدق
عليه الانسان يصدق عليه الثعلب وبالعكس
وان لم يصدق فاما ان يصدق احداهما على كلى ما
صدق كان بينهما عموم وخصوص مطلق والخاص
على كل واحد من الآخر اعظم مطلق والآخر اخص

فأربع

المعروف بين عين الاعم مطلق وتقييد الاصح مع التباين الخلفي بين الاعم مطلقا وعين الاصح
مطلق كالانسان والحيوان فان كل انسان حيوان
وليس كل حيوان انسان وان لم يجد مكان بينهما
غوم وخصوص من وجه وكل واحد منهما اعظم من الآخر
من وجه واخص من وجه فانها لا تصدق على شيء ولم
يصدق احدهما على كل فاصدق عليه الآخر كان هناك
ثلاث صور احدهما باجتماعهما على الصاق و
الثانية فايصدق فيها هذا كالحوان والابيض فانهما
يصدقان معا على الحيوان الابيض ويصدق الحيوان
بدون الابيض على الحيوان الاسود وبالعكس في
المسا والابيض فيكون كل واحد منهما ملا للآخر
وغيره فالحيوان شامل للابيض وغيره فالابيض شامل
للحيوان وغيره الحيوان وباعتبار ان كل واحد منهما
شامل من الآخر يكون اعظم منه وباعتبار انهما

مستعمل

مشمول له يكون اخص منه مرجع الشبائين السالطين
كلتين من الطرفين والسوى الى موجبتين كلتين
من الطرفين والعموم وللخصوص المطلق الموجبة
كلية من احد الطرفين وسالطين جزئية من الطرف
الاخر ومن وجه السالطين جزئيتين وموجبتين جزئيتين
وانما اعتبر الشب بين الكلين لان المعروفين
اما كلبيان او جزئيان او كلين وجزئيين والشب الا
سريع لا يجمع في القسم الاخرين اما الجزئيان فلا
نهما لا يكونان الا متباينين واما اليبس والكلية
فان الجزئيين ان كان جزئيا كذلك الكلين يكون اخص
منه مطلق وان لم يكن جزئيا له يكون متباينا له
ونقيضا له وبين الآخر
لا يخرج عن بيان الشب بين العيين شرع

لَكَائِينَ وَلَمْ يَعْصِ بَيْنَ الْخَيْرِ وَبَيْنَ
لَا أَنْ تَنْتَ الْارْبَعُ لَا يَتَقَرُّ الْآبِ
الْخَالِصِينَ فِي مَا دَلَّكُمْ بِهِ قَوْلُهُمْ

هذا انما يظهر اذا كان الجواز في
محمول على ما ذكره الشارح واما اذا
لم يكن محمولا ما ذكره في المتن فبغير
اشكال تدبر

هذه الاصلية والاشهادية هي من تصديق الله تعالى
على ما يصدق عليه في الاصل والاشهادية
والصدق في الاصل والاشهادية

و نقبض المتساويين متساويين متباينين جزمنا لانهم لا يصدقون معا اصلا كالا وجود والاعراض كان بينهما تباین كلي وان
 مشمول له يكون اخفى منه جرح السببان السالين
 كلبين من الطرفين والسوى الى موجبين كلبين
 من الطرفين والعموم وللخصوص المطلق لا موجبة
 كلية من احد الطرفين والسالين جزئية من الطرف
 الآخر ومن وجه السالين جزئيتين وموجبة جزئية
 وانما اعتبر السبب بين الكلين لان المعقول
 اما كليان او جزئيان او كلي وجزئي والنسب الا
 سربع لا يجتمع في النسبة الاخرين اما للجزئان فلا
 فهما لا يكونان لاسانين واما للكلين والكلية
 فلان للجزئ ان كان جزئيا كذلك الكل يكون اخفى
 منه مطلق وان لم يكن جزئيا لم يكون متبايناه
 ونقبض المتساويين متباينين جزمنا لانهم لا يصدقون معا اصلا كالا وجود والاعراض كان بينهما تباین كلي وان
 لافزع عن بيان النسب بين العيين شرع

في بيان النسب بين النقيضين فقط المتساويين
 على كل ما يصدق عليه النقيض الآخر والاكاذيب
 النقيضين على بعض النقيضين الآخر لكن ما يكذب
 عليه احد النقيضين يصدق عليه غيره والاكاذيب
 النقيضان فيصدق عين احد المتساويين على بعض
 نقيض الآخر وهو متساو صدق احد المتساويين
 بدون الآخر هذا خلف مثلاً يجب ان يصدق على كل الا
 نسان لا ناطق وكل لاطق لا انسان والاكاذيب
 بعض الانسان ليس بلا ناطق الانسان وحال
 ونقيض الاعم من شئ مطلقاً اخص من نقيض الاعم
 مطلقاً اي يصدق نقيض الاخص على كل ما يصدق
 عليه نقيض الاعم وليس كل ما يصدق عليه نقيض

الاخص

٤
 الاخص يصدق عليه نقيض الاعم اما الاول فلانه لو
 لم يصدق نقيض الاخص على كل ما صدق عليه نقيض
 الاعم لصدق بين الاخص على بعض ما صدق عليه
 نقيض الاعم فصدق الاخص بدون الاعم وانما حال
 كما يقال يصدق على كل لاجوان الانسان والاكاذيب
 بعض الاحيوان انساناً فبعض الانسان لاجوان
 هذا خلف اما الثاني فلانه لو لاصدق قولنا ليس
 كل ما يصدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض
 الاعم لصدق نقيض الاعم على كل ما صدق عليه نقيض
 الاخص فيصدق الاخص على كل افراد الاعم
 بعكس النقيض وهو محال فليس كل الانسان
 لاجواناً وينكسر الاكل حيوان انسان او
 نقول ايضا قد ثبت ان كل نقيض الاعم نقيض الاخص

فلا كان كل نقبض الاخص نقبض العام لكان نقبضا
امسا وبين فيكون العنان متا وبين هذا خلف او
يقول العام صادق على بعض نقبض الاخص كعقبه للعوام
فليس بعض نقبض الاخص نقبض العام بل عده ^{في}
قوله لصديق نقبض الاخص على كل فاصدق عليه
نقبض العام من غير عكس ^{من} شئ يجعل الدعوى
جارية ^{على} الدليل وهو مصادرة على المطلوب والراف
اللائق بينهما عموم من وجه ليس بين نقبضها عموم
اصلا الى المطلقا ولامن وجه لان هذا العموم اك
العموم من وجه متحقق بين عين العام مطلقا ونقبض
الاخص وليس بين نقبضها عموم اصلا لا مطلقا
ولامن وجه اما تحقق العموم من وجه بينهما فلانها
يتصفا وكان في اخص آخر ويصدق الاسم بدون

نقص

نقبض الاخص في ذلك الاخص وبالعكس فيقبض
الاعم كالحيوان والالسان فانها لا تتعان في النفس
وليكون يصدق بدون الانسان والالسان بدون
الحيوان في الجماد واما انه لا يكون بين نقبضهما عموم
فالتباين الكلي بين نقبض الاعم وعين الاخص لا ينتج
صدقه على شيء واحد فلا يكون بينهما عموم اصلا
وانما قيد التباين بالكلي لان التباين فكيون جزئيا
وهو صدق كل واحد من المفهومين بدون الآخر
في الجملة فوجه الاستدلال جزئيين كان التباين
الكلي مرجع الاستدلالين وتباين الجزئيات
من وجه او تباين كلي لان المفهومين اذا تم تقاطعا
في بعض الصور فان لم يتصادقا في الصورة اصلا
فهو التباين الكلي والافالعموم من وجه فاما صدق

[illegible]

بجسٔ تصدق و دون التوکلان التوقض ان تصدقوا کلک
والاضی علیما لیتا لید القدر و تصدقنا التیابین
شیخانا جانبنا برئنا انهما اما بعد تصدقنا علی
شیر و انک لانس و الا فرسل الساجین
علی الی و الا تصدقنا الا و هو و الا عدم ضایع
ما یصدق علی الا و هو تصدقنا علی عدم و یا
لنکسر و یا کان تصدق التیابین لیتینهما
اما اذا تصدق علی شیء اصلک ان یتینها یتین
کل تصدق الین فصل و اما اذا صدق علی شیء کان
یتینها یتین جزئان کان کل واحد من التیابین
یصدق مع یتین التیابین فکل واحد من یتینها یتین
الان فالتیابین لیتین لایمزم و قد ذکرنا ان تصدقنا
الیه مرکب ما یجوز الی ذکرنا اما الاول فالان فید

Handwritten notes in Arabic script at the bottom of the page.

الرابع الجزئى كما يقال على المعنى المذكور المسمى بالحقى فكذا يقال على كل احد من تحت اسم الجنس الجزئى الاضافى

فقط بعد قوله ضرورة صدق احد المتباينين مع نقض
 الآخر ايد لا طائل تحته واما التام فلان وجب
 ان يقول ضرورة صدق كل واحد من المتباينين مع
 نقض الآخر لان التباين الجزئى بين النقيضين صدق
 كل واحد منهما بدون الآخر لاصدق واحد منهما بدون
 الآخر وليس يلزم من صدق احد الشين مع
 نقض الآخر صدق كل واحد من نقض بدون الآخر فشر
 ك لفظ كل ولا بد منه وانت تعلم ان الدعوى
 بث مجرى المقدمة القائلة ان كل واحد من المتباينين
 يصدق مع نقض الآخر لانه يصدق لكل واحد من
 النقيضين بدون الآخر وهو المباشرة للجزئية فيما في
 المقدمات مستدرك الرابع الجزئى كما يقال
 الجزئى معقول بالاشتهار ك على المعنى المذكور

ويسمى

الخامس النوع كما يقال على ما ذكرناه بقوله النوع الحقيقى فكذا يقال على كل ما يمتد يقال عليها وعلى جزء الجنس

يكون كلياً كانت كل احدى خلاف الجزئى للتحقق
 فانه يمتنع ان يكون كلياً الخامس النوع كما
 يقال على ما ذكرنا النوع كما يطلق على ما ذكرنا
 وهو المقول على كثير من متعقبين بالحقى في جواب
 ما هو ويقال له النوع للتحقق لان نوعيته انما هى بالنظر
 للحقيقة الواحدة في افرادة كذلك يطلق بيشتراك
 على كل ما يمتد يقال عليها وعلى غيرها الجنس في جواب ما هو
 قولنا اوليا اى بلا واسطة كالانسان بانقياس
 الى الحيوان فانه ما يمتد يقال عليها وعلى غيرها كالانسان
 الجنس وهو الحيوان حتى انما قيل ما الانسان والعنصر
 فالجواب انه حيوان ولهذا المعنى سمي نوعا فاضا
 فيها لان نوعيته بالاضافة لا ما هو فله ما له به منزلة
 منزلة الجنس ولا بد من ترك الكل ما سمعت

ما هو قولنا اوليا اى بالنوع الاضافى مستتر

وذكر الكلي لانه جنس الكليات الماهية هي الصورة
 المعقولة من الشئ والصورة العقلية كليات
 فذكر ما ينفك عن ذكر الكلي فنقول الماهية ليست هي
 بفهوم الكلي غاية ما في الباب انه من لوازمها لكن
 دلالة الالزام معجزة في الحد ودر وقوله في جواب ما هو
 يخرج الفصل والخاصة والرض العام فان الجنس
 لا يقال عليها وعلى غير ما في جواب ما هو واما تعبيرها
 بالاول فاعلم اول الانسلة الكليات ان ينشئ
 بالاشخاص وهو النوع المقيد بالاشخاص وفوقها الا
 صناف وهو النوع المقيد بصات وخصه كلياته كما
 ذكره والرومي وفوقها الانواع وفوقها الاجناس
 واد احم كليات مرتبة على شئ واحد يكون حملها
 في عليه بطاسط حمل ال فكل عليه فان للجوان انما

يصديق

يصديق على نبدأ وعلى الترتيب بواسطة حمل الان
 عليهم وحمل الحيوان على الانسان فنقول اوليا احتراز
 عن الضعة فانه كلى يقال عليه وعلى غيره للجنس في جواب
 ما هو حتى اذا سئل عن الترتيب والفرس ما هما كما
 للجواب للحيوان لكن قول الجنس على الصنف ليس على
 بل بواسطة حمل النوع عليه فاعتبار الاولية في
 المعقول يخرج الصنف عن الحد لانه لا يسمى نوعا انما
 ومراتبه اربع لانه اما اعم الانواع اراد ان
 يشبه المراتب النوع الاضافي وكون للتحقيق لان
 الانواع للتحقق بسمل ان ترتب حتى يكون نوع
 حقيقة جنس وانه حال واما للنوع الاضافية وقد
 ترتب لجواز ان يكون نوع اضافي فوق نوع اخر
 اضافي كالانسان فانه نوع اضافي للحيوان وهو نوع

ومراتبه اربع لانه اما اعم الانواع وهو الانسان العالي كالجسم واحتمل وهو النوع ال فكل كالانسان
 ومراتبه اربع لانه اما اعم الانواع وهو النوع المسمى بالحيوان والجسم الثاني او مسمى الكلي وهو النوع المسمى بالحيوان والجسم
 ومراتبه اربع لانه اما اعم الانواع وهو النوع المسمى بالحيوان والجسم الثاني او مسمى الكلي وهو النوع المسمى بالحيوان والجسم

اضاف للجسم النامي وهو النوع للجسم المطلق وهو
 للجوهر فاختار ذلك صار مراتبه اربعة لانه اقل
 يكون اعم الانواع او اخصها او اعم من بعضها او اخص
 من البعض او مباين للكل والاول هو النوع العالي
 كالجسم فانه اعم من الجسم النامي والحيوان والانس
 والثاني النوع السفلي كالانس فانه اخص من الحيوان
 والجسم النامي والجسم والثالث النوع المتوسط كاه
 الحيوان فانه اخص من الجسم النامي واعلم من الانسان و
 كالجسم النامي فانه اخص من الجسم من الحيوان والانس
 الرابع النوع المفرد ولم يوجد مثال في الوجود وقد يقال
 في مثله انه كالعقل اذا قلنا الجوهر جنس فان العقل فانه
 العقول العشرة وهي حقيقة العقل فهو لا يكون اعم
 من نوع او ليس كونه نوع بل اشخاص والاخص

اوليس

اذا ليس فوفه نوع بل الجنس وهو الجوهر على ذلك
 التقدير فهو نوع مفرد ويرى بقدر التقسيم على وجه
 آخر وهو ان النوع اما ان يكون فوفه نوع وكنت
 نوع او لا يكون فوفه نوع ولا يكون كونه نوع او
 يكون كونه نوع ولا يكون فوفه نوع وذلك ظاهر
قال ومرتبات الاجناس ايضا بهذه الاربعة **قول**
 كما ان النوع الاضافية ترتب متنازلة كذلك الاجناس
 ايضا فترتب مضاعفة حتى يكون جنس فوفه جنس
 فكل ذلك مراتب الاجناس ايضا تلك الاربعة لانه
 كان اعم الاجناس فهو الجنس العالي كالجوهر للجنس
 السفلي كالحويان او اعم واخص فالجنس المتوسط
 كالجنس النامي والجسم او مباين للكل فالجنس المفرد
 كالعقل الا ان له مراتب الاجناس لانه كل

ومراتب الاجناس ايضا بهذه الاربعة لكن العالم كالجوهر في مراتب الاجناس يسمى جنس الاجناس لانه
 عالمه وان ومثاله كونه في الجنس النامي والجسم واما العقل ان قلنا ان الجوهر ليس بجنس

سبح جنس الاجناس

واسب قل في مراتب الانواع ليس نوع الانواع لالها
 وذلك لاجنبية الشيء انما هي بالقياس لا ما حته
 فهو انما يكون جنس الاجنس اذا كان فوق جميع الا
 جنس ونوعية الشيء بالقياس لما فوقه فهو انما
 يكون نوع الانواع اذا كان بجب جميع الانواع والجنس
 المفرد محض بالعقل على تقدير ان يكون الجوهر جنس فان ليس
 اعم من جنس اذ ليس تحته الا العقول العشرة وهي انواع
 الاجناس والاضحى اذ ليس فوقه الا الجوهر وقر فرض
 انه لا يخلو لانس لابل اقل التمثلين فاسد اما تمثيل النوع
 المفرد بالعقل على تقدير عريته الجوهر لان العقل ان كان جنس يكون
 تحت انواع فلا يكون نوعا مفردا بل عابدا فلا يبعث التمثل
 الاول وان يكن جنس لم يبعث التمثل الثاني ضرورة

ان ما لا يكون

انما لا يكون جنس لا يكون جنس مفردا لانا نقول التمثل
 الاول على تقدير ان العقل العقول العشرة متباعدة بالنوع
 والتمثل الثاني على تقدير انها مختلفة والتمثل يحصل
 بمجرد الفرض سواء كان طابق الواقع او لم يطابق
قال والنوع الاضافي موجود بدون للبعث **اقول**
 لما شبه ان النوع معين اراد ان يبين النسبة بينهما
 قد ذهب فدما المنطقتين حتى الشئ في كتاب الشفا
 ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي ويرد ذلك
 في صورته دعوى اعم من ان ليس بينهما عموم وخصوص
 مطلقا فان كلا منهما بدون الاخر اما وجود النوع الاضافي
 في بدون الحقيقي فكما في الانواع المنوسطة فانه النوع
 اضافية انواعا حقيقة لانه اجناس لها وجود
 النوع الحقيقي بدون الاضافي فكما في الحقايق البسيطة

والنوع الاضافي موجود بدون الحقيقي كالانواع المتوسطة والحقيقي موجود بدون الاضافي كالحقايق البسيطة

تخيل انما يكون من خصوص مطلقا لان انما هي اعم من الآخر من وجه لصورتها على النوع انما هي على كل وجه

وجزء المقول في جواب ما هو ان كان مذكورا بالمطابقة يسمى واقعا في طريق ما هو كالجوان والناطق بالنسبة الى

كالعقل والفسر والوحدة فانها انواع حقيقة وهي
ليست انواعا اضافية والا كانت مركبة لوجوب
اندرج النوع الاضافي تحت جنس فيكون مركبا من
الجنس والعقل ثم تبين ما هو النوع وعنده هو ان بينهما
عكسا وحصصا من وجه لانه قد ثبت وجود كاشف بينهما
الاخر وهما يتصا وقد ان على النوع ان على لانه نوع حقيقي من
جست انه مقول على افتراض متفق للحقيقة والنوع اضافي
من حيث انه مقول عليه وعلى غيره الجبر في جواب ما هو
قال وجزء المقول في جواب ما هو **اقول** المقول في جواب
ما هو خوالدال على الماهية للمسؤل عنها بالمطابق كما اذا
سئل عن الانسان بما هو واجب بالجوان الناطق
فانه يدل على ماهية الانسان مطابقا واجزؤه فان
كان مذكورا في جواب ما هو بالمطابق اي بلفظ يدل عليه

بالمطابق

الجوان الناطق المقول في جواب السؤال عما هو عن الانسان وان كان مذكورا بالتفصيل يسمى داخل في جواب ما هو

بالمطابق يسمى واقعا في طريق ما هو كالجوان او الناطق
طريق فان معنى الجوان اجزاء جميع معنى للجوان والناطق الناطق
في جواب السؤال عما هو عن الانسان وهو مذكور بلفظه
لجوان الدال عليه بالمطابق وانما سمى واقعا في طريق
ما هو لان المقول في جواب ما هو طريق ما هو وهو واقع
فيه وان كان مذكورا في جواب ما هو بالتفصيل اي بلفظ
يدل عليه بالتفصيل يسمى داخل في جواب ما هو كمنع
البسم او التام او السكس والمثرك بالارادة فانه جزء
معنى للجوان الناطق المقول في جواب ما هو وهو مذكور
فيه بلفظ للجوان الدال عليه بالتفصيل وانما اخذت جزء
المقول في جواب ما هو في القسم لان دلالة الانتزاع
مبهورة في جواب ما هو بمعنى انه لا يذكر في جواب ما هو
لنقل يدل على ماهية المسؤل عنها او على اجزائه بالانتزاع

كما يخرج الناطق والجوان من الجوان الناطق المقول في جواب ما هو

والجنس العالي جازا ان يكون له فصل يقوم بهما او يتركبه من امرين متساويين او امور منفوية ويجب

اصطلاحا **قال** والجنس العالي جازا ان يكون له
معقل يقوم به **قول الفصل** نسبة الى النوع ونسبة
الى الجنس اي جنس ذلك النوع فاما نسبة النوع
فبان يقوم له اي دخل في قوامه وجزء له واما نسبة
الجنس فبان يقوم له فاذا انضم الى الجنس صار الجميع قسما
من الجنس ونوعا مطلقا الناطق اذا نسب الى الانسان
فهو داخل في قوامه ومادية فمما نسب الى الحيوان
حيوانا مطلقا ومقسم من الحيوان اذ انصور هذا القول
للجنس العالي جازا ان يكون له فصل يقوم بهما او يتركبه
من امرين متساويين او يتركبه من امرين متساويين
وقد امتنع القدماء عن ذلك بناء على ان كل مادية لها
فصل لابلان يكون لها جنس وقد سلف ذلك فيجب
ان يكون له اي للجنس العالي فصل تقسمه لوجوب

ان يكون

ان يكون له فصل يقوم به النوع الس فل يجب ان يكون له يقوم به اكثر من الجنس والفصل يقتضي

ان يكون تحت النوع وحصول الانواع بالقياس للجنس
مقسمات والنوع الس فل تحت ان يكون له فصل
مقوم ويمتنع ان يكون مقسم اما الاول فلو جاز ان يكون
فوقه جنس وماله جنس لابلان يكون له فصل فميزه
عن مثا كانت في ذلك الجنس واما الثاني فلما امتنع
ان يكون تحت النوع واللا يمكن سافلا والنوع
سواء كانت انواعا او اجناس تحت ان يكون لها فصل
فصول مقومات لان قواها اجناسا وفصول مقما
لان تحتها انواعا وكل فصل يقوم النوع العالي والجنس
العالي فهو مقوم الس فل لان العالي مقوم للس فل
مقوم المقوم من غير عكس كل اي ليس كل مقوم
للس فل فهو مقوم للعالي لانه قد ثبت ان جميع مقومات
العالي مقومات للس فل فلو كان جميع مقومات الس فل

ان يكون له فصل يقوم به النوع الس فل يجب ان يكون لها فصل يقوم بهما

59
بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العلم نورا
للنفس والدين

الفصل الرابع في استحقاق المسمى هو الذي يستلزم تصوره متصور الشيء او امتياز به عن كل ما عداه وهو

مفومات العالم لم يكن بين العالم والسافل فرق وانما
قال من غير عكس كل لان بعض مقوم السافل يتو
العالم وهو مقوم العالم وكل فكل تقسم الجنس
العالى السافل فهو مقوم للعالم لان معنى تقسم
السافل يحصل في نوع وكلما تحصل السافل تحصل العالم
فيكون العالم اصلا ايضا في ذلك النوع وهو معنى تقسم
للعالي ولا تنعكس كليا اى ليس كل مقوم العال
مقوم السافل لان فصل السافل تقسم العالم وهو
تقسم السافل بل يتوهم ولكن يتعكس جزئيا فان
بعض مقوم السافل مقوم السافل **قال** الفصل الرابع في
التعريف **قال** قد سلف لك ان نظرا المنطوق اما في القول بالاشياء
او في الحقيقة وكل من هذا مائة متوقف معرفته عريف
ولا يخرج من هذا مائة عن بيان مائة القول بالاشياء فقد حان

ان يشرح

لا يجوز ان يكون نفس العالمية لانه المعروف معلوم قبل المعروف والاشياء لا يعلم قبل نفسه الا ان لتصوره من افادة التعريف

ان يشرح فيه فالقول الشارح المعروف والمعرف يستلزم
تصوره تصور الشيء او امتياز به عن كل وليس المراد
يتصور الشيء تصوره بوجه ما والا لكان الامر من
الشيء والاخص منه معقوله لانه يستلزم تصوره
تصور ذلك الشيء بوجه ما والا لكان قوله او امتياز
عن كل ما عداه مستلزما لان كل معرفة فهو معرفة تصور
الشيء بوجه ما بل المراد التصور بوجه الحقيقة وهو الى ذلك
كالبولان الناطق فان تصوره مستلزم تصور حقيقة
الانسان وانما قال او امتياز به عن كل ما عداه
ليتناول الدلائل طوع والرسوم فان تصور انهما بيان
لاستلزم تصور حقيقة الشيء بل امتياز به عن جميع
اعتباره ثم المعروف اما ان يكون نفس المعروف او غير
لا حاجة ان يكون نفس المعروف لوجوب ان يكون

ولا اخلاق كونه اخصي فهو ساو الالفاظ العلوم والعلوم هي صفات

معلوما قبل المعرفة والشيء لا يعلم قبل فهمه ان
 يكون غير المعرفة والالح اما ان يكون مساويا له او اعم
 منه او احص منه او مباين له لا سبيل الى انه اعم من
 المعرفة لانه خاص عن اعادة التعريف فان المقصود
 من التعريف اما تصور حقيقة المعرفة الى اعتباره عن
 جميع ما عداه والاعم من الشيء لا ينفك شيئا منها ولا
 الى انه احص لكونه اخص لانه اقل وجودا في العقل فان
 وجود الخاص في العقل مستلزم لوجود العام وربما يوجد
 العام في العقل بدون الخاص وايضا شروط تحقق الخاص
 ومعاندا اكثر فان كل شروطا ومعاندا للعام فهو شروطا
 ومعاندا لانه اكثر يكون وتوجد في العقل اقل وما هو اقل
 وجودا في العقل فهو اخص عند العقل المعرفة لا بد ان
 لا يكون اجل من المعرفة ولا لانه مباين لان الاعم

والاحص

والاحص لانه يصلح للتمييز مع غيره من الاشياء فالمباين
 بالطريق الاول لانه في غاية البعيد عنه فوجب ان يكون
 المعرفة مساويا للمعرفة صدق عليه بالعكس واما
 وقوعه عبارة القوم من انه لا بد ان يكون جامعاً ومافنا
 ومطردا ونفك راجع لذلك فان معنى الالح ان يكون
 المعرفة بحيث من ولا لكان واحد واحد من انتم والمعرفة
 بحيث لا شئ منها فمعرفة وهذا المعنى ملازم للكلمة الثانية
 العامل كلما صدق عليه المعرفة صدق عليه المعرفة ومنه
 المنع ان يكون المعرفة بحسب لانه فضل فيه شئ من اعتبار
 المعرفة وهو ملازم للكلمة الاولى والاطراف التلازم في الشيء
 الى شئ وجد المعرفة وجد المعرفة وهو غير الكلمة الاولى
 والانعكاس التلازم في الانتفاء الى شئ انتفى المعرفة
 انتفى المعرفة وهو ملازم للكلمة الثانية فانه اذا صدق

ويستحق أن يكون بالجنس والفصل القريب وحدها ان كان الفصل البعيد ورسم ثانيا

ان كان بالجنس القريب الى قسمه واسما ناقصا ان كان الى قسمه وحدها او بهما وبالجنس البعيد ورسم

فولنا كل ما صدق عليه المرف كما لم يصدق عليه المرف
لم يصدق عليه المرف بالكمس **قال** ويسمى ذاتا تاما ان
كان بالجنس والفصل القريبين **اقول** المرف اما حاد او
وكل منهما اما تام او ناقص فلهذا اقسام اربعة فالخاصة
التام ما يتركب من الجنس والفصل القريبين كتميز الانسان
بالحيوان الناطق اجبا سميته فلا تارة في اللغة النع وهو لا
يشتمل على الذاتيات مانع عن دخول الاخبار الالائية فيه
اما سميته **ثانيا** فاذا ذكر الذاتيات فيه بنحوها والذاتيات
ما يكون بالفصل القريب وحده او به وبالجنس البعيد
الانسان بالناطق او بالجنس الناطق اما ان حد فلما
وكنهها واما ان ناطق فلانها بعض الذاتيات عنه و
الرسم التام ما يتركب من الجنس القريب والخاصة
كتميزه بالحيوان الناطق اما ان رسم فلانها رسم الوار

اشريا

اشريا واما ان تكون بالخاصة اللازمة الذي هو من آثار
الشيء فيكون ترفعا بالشر واما ان تام فتمت بربته للحد التام
من حيث انه وضع فيه الجنس القريب وقيد بالمرخص
بالشيء والرسم الناقص ما يكون بالخاصة وحدها
بهما والجنس البعيدة كتميزه بالضاحك او بالجنم الضاحك
اما كونه رسما فلانها واسما ناقصا فلهذا بعضه
الرسم التام عنه لا يقال بهنا اقسام اخرى كالتعريف
بالعرض العام مع الفصل ومع الخاصة او بالفصل مع الخاصة
لانا نقول انما لم يعبء وهذه الاقسام لان العرض من التعر
يفات اما التعريف والاطلاق على الذاتيات والعرض التام
لا يغير شيئا منها فلما فائدة تجمع مع الفصل والخاصة و
اما المركب من الفصل والخاصة فالفصل فيه تميز
والاطلاق على الذاتيات فلما حاجة الاخر للخاصة الب

ووجب الاحتراز عن تعريف الشيء بما ليس فيه المعرفة والجهالة التعريف الحركة بما ليس كونه في الزود

وان كانت مقيدة للتمييز لان الفصل افادة مع شئ اخر
 فطريق للحرف اقسام الاربعة ان يقال التعريف اما مجرد الذا
 نيات او لا فان كان مجرد الذاتيات فاما ان يكون
 لجميع الذاتيات وهو الحد التام او ببعضها وهو الحد الناقص
 قص وان لم يكون مجرد الذاتيات فاما ان يكون بالجنس
 التعريف الخاصية وهو الرسم التام او غير ذلك وهو
 الرسم الناقص **قال** ويجب الاحتراز عن تعريف الشئ
اه **اقول** اخذان بين وجود اختلاف التعريف ليجتزعها
 ومما لا معنوية واما الفظية اما المعنوية ففهم تعريف الشئ
 بما يسهل فيه في المعرفة والجهالة اي يكون العلم احدها علم
 بالآخر والجهل باحد مع العلم بالآخر كتعريف الحركة بما ليس
 بكون قائما في الترتيب الواضح من العلم والجهل فمن علم
 احدهما علم الآخر او جهل احدهما علم الآخر او جهل

الآخر

بما ليس يفرد عن تعريف الشئ وبما لا يعرف لا بسواء كان معرفة واحدة كما يقال الكيفية ما بها تقع الاشياء

بما لا يشك ان اوله بطلان الروح بطلان النفس وبطلان الشئ اما الاشياء وبمجهلة تجتزع من استعمال الفاظ غير لينة وحشية غير ظاهرة

الآخر والمعرف يجب ان يكون اقدم معرفة لانه علم
 والعلية متقدمة على المعلول ومنحاة تعريف الشئ عما يتوقف
 عليه ما يعرفه واحد وسي دورا معهما واما بمراتب وهي دورا
 مضرا ومنها لها حظ في الكتاب واما عا بط اللفظية
 وانما يتصور اذا حاول الانسان التعريف لغيره
 وذلك بان يستعمل في التعريف الفاظ ظاهرة للدلالة
 بالنسبة الى ذلك لغير فيفوت عرض التعريف كما استعمال
 الفاظ التعريفية الوحشية مثل ان يقال لنا السطقت
 فوق القطع فاستعمال الفاظ المجازية فان
 الغالب مما يدور المعاني الحقيقة الى العلم وكاستعمال الفاظ
 المشتركة فلان الاشارة الى نحل العلم المعنى المقصود لو كان
 السامع عالما بالفاظ الوحشية او كان هناك قرينة

دالة على المراد وجاز استعمالها
 في قول الحق الله الثانية
 ١٠٠

على نفسه وهو مع كل شيء على ما هو عليه وانما المولى الى صدق الشيء على ما يصدق عليه
تفويضه او ما صدق الشيء على ان لا يصدق في غير موضع فان قلت يلزم من هذا
ان يكون المانع ليس بمانع وهو ما لا يصدق عليه موجبه قلنا المانع الى ما لا يصدق عليه
نفسه ان هذا المانع هو ما لا يصدق عليه وانما المانع هو ما لا يصدق عليه فان قلت
فلما لم يخل الى ان يكون كذلك ان ثبوت الشيء والشيء يستلزم المفارقة بينهما واللازم
الكمال الا ان كان قلت ان المانع نفس بقوله من هو من عن وقوع الشك في بين
كثير من هذه النوع والجنس والفضل فيلزم ثبوت الشيء بنفسه صدق عليه
وموجب قلت من هو من المانع وهو ما لا يصدق عليه بقوله من هو من عن وقوع الشك
بالنظر الى ذاته انما يصدق عليها بما يستلزم صدق على كثير من وهذا المقدار من
المفارقة كما في تأمل **قوله** تدخلة في حقيقة جزئياتها اي يدخل من هو من في حقيقة
جزئيات من هو من البقا قوله كما لا يخفى ان بالنسبة الى الانسان والفرس الى
الذين هما ما ما حقيقة جزئيات الحيوان الاضافية والواقعية فلا خلاف
الاثر بالمذكورة في الشرح وكذلك المانع في قوله كما لا يخفى بالنسبة الى الانسان
اي الذي هو عالم في حقيقة جزئيات الاضافية والواقعية **قوله** بيان يراد
بالدال غير الخرج تحتية للشيء باسمه ملازمة لعدم الخروج من لوازم
الذوق **قوله** على الاستدلال وهو انه يراد بلفظ المعنى ان اوجي ريان او
مختلفان او معنيين وبالنسبة الى الخارج المعنى ان الخارج يراد به حقيقة المعنى
ثم يراد بغيره الاخر معناه الاخر في قول الشاعر اذا انزل السماء ما يرضى قوسا
بعضها وان **قوله** انما المراد بها المظهر المظهر في الدنيا وكما في المعنى في الآخرة

ولذا اعاده نظرا الانسان يقال ويوجد اعادة نظرا وفي مباحث
لان اعادة الشيء نظرا انما يدل على المعارضة اذ ان المقام مقام التميز
المقام ليس كذلك فاعلم **قوله** واعادته اعادة الشيء معوقه اي حذرت ان اعيد
الشيء معوقه بكونه المبدأ على الاول **قوله** اي بان لا يكون جزءا من اعادة الشيء
تتوقف العوض بالشيء اذ لا يكون عوضا فالصواب حمل التعريف الذاتي على التام وبذلك يكون
قوله لان الفاعلة ان لم يكن كون الضاكن خارجا عن حقيقة جزئية **قوله** فافقه
يعبر ذائبا عن ان الضاكن ليس في قدم المبدأ انما هو ان الناطق اقدم منه فيكون خارجا
قوله اصطلاحا يعني ان الضاكن يطلق الذاتي على النوع باعتبار المعنى الاصطلاحي
وهو الذي لا يكون خارجا عن حقيقة جزئية **قوله** فافقه **قوله** اصطلاحا
على ذلك المعنى الاصطلاحي بحسب اللغة فباعتبار بعض افراده اعني الجنس
الفصل كالطيران والناطق مثلا ان المراد بالذات ما صدق عليه
الحقيقة واما إطلاق العوض على الحقيقة والعوض العام في الضاكن والمباشر
مثلا فباعتبار نسبة الماخذ الاشتقاق الذي هو عرض في الفصح والمشي مثلا
والاطلاق على المفهوم الاصطلاحي الذي هو ما يكون خارجا عن حقيقة جزئية
باعتبار افراده وكذا الإطلاق الذاتي والعوض على مفهومات الجنس الفصل
والنوع والخاصة والعوض العام باعتبار الافراد **قوله** مع العوض فيكونه الحقيقة
اي بل تمام حقيقة الانسان مع العوض المشتركة بينهما وتعبيرها بالمشتركة
غير صحيح على ما لا يخفى **قوله** فحقن المراد ذكر الاول لان يقال والمراد ذكر
بقرينة قوله في ما مقول في جوابا موجبا للمشتركة والخصوصية معا

بعض

بعض نسخ المتن بذكر المشتركة المحذرة في نيل الحكم بلا شك **قوله** وان لم يذكر
آه اي اعتمادا بشكل الذين المذكورة **قوله** عن النوع اي عن نوع الانواع
وهو النوع الحقيقي **قوله** فما هو في نفسه بعد تفهمه ان فيكون صالحا للمفهوم
على كثير من عين معنى الحقيقة فكيف يكونه عارضا لها بعد التقويم هل يكون
صالحا للمفهوم في جوابا موجبا عن تأمل **قوله** كونه امورا اعتبارية اي كونه
الحكميات امورا اعتبارية حصلت مفهوما في المذكورة الاول ووضعت اسمها
بما شأنا كما صرح بالشيء في الشفاء فلا يكونه لها حقا في غير ذلك المفهوم ما في التعريف
بما يكونه ودوالا رسوما **قوله** فان ذلك جنس الجنس ان يعبر ان الصلح اخص
من الجنس لان جنس الجنس وخص الجنس اخص من مطلق الجنس لان فرد من افراد
مطلق الجنس لا يكون تعريف العام بان فواضلا في افراده كتعريف الحيوان
بالانسان مثلا فلا يكون تعريف الجنس بالصحة **قوله** ولكن فيه معية طارئة لان
يجوز الاعتبار ان يكون مختلفا **قوله** وان اريد مطلق اي قدم الجواز مطلقا
اي سواء لو اريد الاعتبار ان او اختلفان فمراد ان تعريف الجواز ان
يقال ان الصلح الاعتبار ان اعتبار مفهومه واعتبار كونه جنسا للجنس
وهو باعتبار الاول اعلم من الجنس التعريفية بهذا الاعتبار وبما
لا اعتبارا لهما اخص منه والتعريفية ليس بهذا الاعتبار فلا يكون هذا
تعرفيا للعام بالمعنى فان قلت هذا التعريف عام او رسم لان ذكر فيه
الجنس مقيدا بغيره اياها فان يعبر فيه تشريك الجنس والمفهوم في ان يكون
التعريف باعتبار الجنسية فيكونه تعريفيا في العام بان ذلك هو الصلح

الحق فيهما وانما الجنس لا مع وصف الجنس واما ما في الشرح فيهم من ان التوفيق
 بالخاص كقوله جاز انما عدم الخيالات باعتبار ان ليس كذلك مع ان قوله لا لا يخل
 بمفهومه وهو انما لا ينافي على ما لا يخفى على المتأمل **قوله** فالامر ان يكون
 اعم وهو ما يكون احصا جاز ان لا باعتبار الجنس المتعارفين انما باعتبار المفهوم
 واعتبار كون جنس الجنس **قوله** مع الراجح ادب ههنا المعية التامة بل
 مطلق الاجتماع فيكون كما تكاد يقول بحسب الشبهة والخصوصية غير ان جميعا
قوله تختلفان بالعدد اي وان فرضنا فيه بدل في النوع المتخفف في شخصه
 كالشخص مثلا **قوله** احترار عن الجنس وخاصة في انما يكون احترارا غيرا
 اذا ازيد فيه فبذلك يقال معقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون
 الحقيقة فقط واما اذا المراد بهذه العبارة والمبرور فالاحترار انما يخص بقوله
 في جواب ما هو يوزن بالثبات **قوله** وامثال اي الفصل البعيد وخاصة الجنس
 العوض العام **قوله** كما قيل ان في جواب ما زيداه فيهم من ان السؤال على الاحترار
 على الجنس وامثال يقولون مختلفين مع ملاحظة قوله في جواب ما هو
 ان الاحترار عن ان كان مجرد قوله مختلفين بالعدد دون الحقيقة **قوله**
 فكيف يكثر عنهما اي يقولون مختلفين بالعدد لكن ما احترار عنهما
 مجرد قولنا مختلفين بالعدد بل مع قولنا دون الحقيقة كان له وجهين
 لا يناسب قوله في جواب ما ههنا ما على **قوله** هذا ان السؤال بالخاص وامثال
 ان ورد فانما يرد على من يكثر عنهما بوصف الكثيرين بالمتفقين بالحقيقة
 بان يقال الحيوان مثلا يقال في جواب ما زيدوه ووهنا الفرق في ذلك

الفرس

الفرس مع ان زيدا ووهنا متفقان في الحقيقة وكذا هذا الفرس وذلك لان
 فكيف يكثر عنهما ولا يدعى المطلق في الاختلاف بالحقيقة مع ان
 الاختلاف بالعدد ولا يوجد ما ذكر في قوله على كثيرين مختلفين بالعدد
 دون الحقيقة في جواب ما هو في هذا المقام نظرا ما اول فلان ان كان
 السؤال على الاحترار عن الجنس وامثال يقولون مختلفين بالعدد ووهنا
 ملاحظة قوله في جواب ما هو فلا يرفع بالحيوان المذكور وان كان السؤال
 على الاحترار عنهما يقولون مختلفين بالعدد مع ملاحظة قوله في جواب
 ما هو فلا يرد الامثال واما ثانيا فلان عدم الاختلاف بالحقيقة مع
 الاتفاق بان مثلا زمان فلان في ذلك ووهنا الاعتراض بين
 يعني الاختلاف بالحقيقة وانما شال الاتفاق بالعلم لا يخفى واعلم ان
 قد راى الاعتراض هكذا تنويع النوع منقوض بالحيوان لا يصدق عليه ان
 معقول على كثيرين مختلفين بالعدد دون الحقيقة او متفقين بالحقيقة
 في جواب ما هو لان الحيوان مثلا يقال في جواب ما زيدوه ووهنا
 الفرس وذلك الفرس واجبه بان وجه الجواب بالحيوان بالضرورة لا استعمال
 السؤال على الحقيقة في المختلفين اذ ما ذكره الشرح اواجبه بان
 المتبادر من المقول في حاشية لا ضمنا والحيوان في المثال المذكور ليس
 بمقبول على المتفقين بالحقيقة حاشية بل ضمنا لان الكلام اعم والسؤال
 والحيوان لا يشهد ملاحة لمن تعلق حق التعلق **قوله** فان السؤال آه فيه
 ان يحل بعد قول المفسر هو الذي يحل الشيء عما يشترك في الجنس

الامر الا ان يتقدروا وهو المحذور الذي بعد قوله بل في جوابه ان في مو
 عداه فتا على قول اوله لان السؤال باي شيء هو انما هو عن
 المحذور قال وجوابه **قوله** في هذا ان كل ماهية آتة لو قال فينبط بالعطف
 او قال وانما قال في الخبر فيها لان اولها تعلق **قوله** من امرين متسا
 ودين امتناع تركها لمهاضية من امرين متساويين وان لم يقم دليل
 عليه لكن تركها من غير ما غرض **قوله** في الناطق فانه يخرج الانسان من
 المشاركة في الجسم الثاني والثاني من جهة الشيء في المشاركة في
 الجرم واما جسدان بعيدان **قوله** من حيث هي اي امتنع انهما كثرهما
 في الخارج والذهن جميعا **قوله** الموجودة اي امتنع انهما كثر في الماهية
 باعتبار وجودها في الخارج دون الذهني او باعتبار وجودها في
 الذهني دون الخارج **قوله** يقول قول لا عرضيا آتة انما يخرج بالنعوع
 على تقدير ان يكون ذاتيا واما اذا كان عرضيا على ما قدره الخارج
 فيما سبق فلان ذلك **قوله** متعلق بها لا تعلق الطرف بالمال بل هو
 بيان لموضوعها وعرضها والمعلق في المشتق بالرفع والفعل بالنسبة الى
 الانسان وغيره **قوله** من اعلم حتى التوفيق بالمفرد وفيه ان الامر مما
 ذكره الشارح في كون المفرد مركبا كليا على كون النظر ترتيبيا لمورولا
 ثبتت عاذا ذكره الشارح في كون النظر ترتيبيا لمورولا على علم على عدم جهة
 التوفيق بالمفرد وهذا ليس بدور اذا الدور في وقت الشيء على ما يتوقف عليه
 جبرته او جبراته الاول ان يقال فان كون النظر ترتيبيا لمورولا معنى على كون

النظر

النظر مركبا كليا اذا الواجب تطبيق المفرد بالكون على الحق بالفتح لا العكس
 وكون النظر مركبا كليا مبني على كون المفرد مركبا كليا **قوله** وهذا اي لان
 كون النظر ترتيبيا لمورولا معنى على عدم جهة التوفيق بالمفرد وبعضهم النظر ترتيبيا
 امرا او ترتيبيا لمورولا ترتيبيا لمورولا فقط لا يشمل التوفيق على المحذرين وهذا القول
 يجعله والافضل اعم من ترتيبيا لمورولا فقط اذ في تفصيل الامر اعم من ان يكون
 ترتيبيا لمورولا ولا ونظيره في قوله في توفيق المقدرة ما جبرته في قياس اوجه **قوله**
 لا يفيين بقدر ثبوت شيء في الشيء اذ لا بد في الماهية المعقولة من وجهين احدهما
 الوجه المعلوم بالماهية قبل التوفيق المعلوم بالماهية الذي لا يقع ولا يمكن طلب
 المجهول مطلقا والثاني الوجه الغير المعلوم بالماهية الذي يطلب عليه ما به
 حين التوفيق وانما يعلم بالوجود كذا اذا علم ثبوت الوجه كذا الاول مثلا
 الانسان معلوم بالثبوت قبل التوفيق بالناطق انما يعرف بالناطق اذا
 علم ثبوت الناطق للشيء بان يعلم ان شيئا ما ناطق وقريب منه ما قيل التوفيق
 بالمفرد لا يقع لان الشيء المطلوب بقصوره بالتوفيق جبرته يكون مقصورا
 بوجه ما قيل التوفيق والامتنع طارئة لا بد من تصور مستفاد من جهة القوة
 المطلوب في ذلك التصور غير التصور بوجه ما او للتصور بوجه ما مفضل في
 التصور المطلوب في وجه تحقيق التصورين في حصول التصور المطلوب
 فلما حصل التصور المطلوب بغيره بانما يقع بمولف فيكون مركبا في بيان
 وجهه بقدر ثبوت شيء في الشيء في الحق لو استقرم تركه بالمفرد من الناطق
 والمثبت له انما ان لا يكون شيئا الحيوان الناطق على تقدير ان يعلم

بت

الانسان قبل التعريف بمثل الشئ من اللفظ كسبح من الداحل
 والمخرج اللهم الا ان يلزم ذلك ايضا لم يجوز ان يكون احد الشئين
 شرطا للمعنى ولا دخلا فيه وهذا ان على ما قيل ايضا قلنا على قول
 ولهذا قالوا معنى الناطق الشئ لا النطق فيهم منه ان ليس المراد بالمعنى
 والمركب يكون بالقياس الى اللفظ كما سبق بل المراد بالمعنى لا بانه
 وبالمركب من جهة اخرى وهو هنا نظر لان قولهم معنى الناطق شئ
 لا النطق ومعنى الشئ كذا شئ لا النطق الى المثال ذكره ليس لاجل ما ذكر
 بل لاجل ان معنى المشتق شئ ما ثبت له المشتق من الاري انهم يقولون
 معنى الناطق شئ لا النطق حين لم يقع الناطق مع الشئ ايضا ولهذا
 اذا لم يكن الفصل والخاصة مشتقا لم يكن المعنى كذلك فان قلت اذا
 كان معنى الناطق شئ لا النطق يلزم ان يكون الناطق رسما لا لانه
 لان الشئ عارضة له قلت ليس المقصود من قولهم معنى الناطق شئ
 لا النطق ان المعنى معناه عنوان الشئ فقط بل المقصود هو ان
 المعنى يقصد باللفظ الشئ سواء كان ذلك المعنى هو نفس الشئ او كان
 او الجواب عن ذلك كما بينه الى الخارج بقوله فان كان معناه جسم
 النطق اه **قول** اما كنهى لى مجرد اذا ثبت **فقد** يخرج التصديق بناء
 على ان المراد بالتصور ما يتبادر الى الصدق كما هو المتبادر **فقد** وقلنا
 لاكتساب يخرج المفهوم اه وذلك لان الاكتساب هو الحصول بطريق
 اكتساب بوضع المخطوب التصوري المشعور به او لا يتم بعد اذ انما

وعرضاته وبذلك يفهم ما مع بعض ما يفهم بوضع المخطوب وتصورات اللوا
 الشئ الخاص من تصورات المفردات ليس حصولها كذا فلا دخل لها
 في التعريف ولان الاكتساب يحصل بالتميز حاصل وتصور المفرد ليس سببا في حصول
 تصورات اللوا من الشئ بعد ما لم يحصل بل تصور ما في القدر حتى لو فرض
 تصور اللوا من غير ما لم يحصل بحد تصور المفرد بل بعض اللوا من الشئ
 يتوقف على تصور المفرد في بعض الظروف العي وهو عدم الحصول ان الحقا
 من حيث هو متصفا يتوقف مقوره على تصور المتصاف اليه فلا يكون
 تصور المفرد متبنا ولا سببا ولا شفا تصور اللوا من سببا حصوله
 في النفس لا على ذلك الوجه بل على وجه الخطو والاكتساب هو الاول لا
 الثاني ولان الحصول بالاكتساب يكون بالقدرة والاختصاص والقدرة
 تصورات اللوا من تصورات المفردات ليس كذا **فقد** يستعمل الطرقة
 يعني ان المتبادر من قولنا ما يكون تصور سببا لاكتساب تصور الشئ
 ما يكون تصور سببا لاكتساب تصور بالكنهه فلا يكون شاعلا للدم على
 يكون مختصا بالقدرة قولنا اما او يستعمل كلهما كما استعملنا **فقد** والتعريف
 للحد ولا يلزم بعد ما في طريق الشك والتسكين ان التعريف هو
 للحد ولا يلزم وقد تقرر ان المثال من امثلة التعريفات المتشابهة على صورة
 الزيد سوال من وجهين الاول ان التعريف انما يكون للماهية من
 حيث هي هي وهذه التعريف لا قسام المعروف فان ما يكون تصور سببا
 لاكتساب تصور الشئ بكنهه وما يكون تصور سببا لاكتساب تصور الشئ

معاني في اللفظ

بوجوبه على عاده قسمان داخلان تحت الموقف والساكن انما هو
 للترديد وهو لا يرام قسما في الترتيب الذي يقصد به البيان والبيان
 على الاول ان هذا تعريف رسمي ولا تقسم اليها خاصية مميزة اياه على
 عاده وعلى الساكن انما هو ان اوجه التعاريف التي ذكرتها للترديد بل هو
 التقسيم الى اقسام من القسمين المذكورين فهو من المجرى ودون حد
 ان المراد بالاول ان قسمين الى واحد وهذا هو الذي يكونه تقوى
 سببا لاكتساب يقوى بالشيء بكنهه وقسم اخر من جهة ذلك هو ان الذي
 يكونه يقوى سببا لاكتساب يقوى بالشيء بوجوبه مما عداه اي بوجوبه كونه
 المقابلة فهو في الحقيقة حاد في التقسيم الى اثنين في الحقيقة الحقة من المقاربات
 في ما هي مطلق الموقف ولم يرد بالاول وان المراد ما عدا ذلك على سبيل المثال
 او الشك في انما هو الذي يذكر في شرح المقابلة في شرح المقابلة ان تعريف
 الشيء بالخاصية التي لا تستلزمها الا بعضا من بوجوبه ان يذكر بالبيان
 التقسيم فيصير الى جهة شاملة لكل فرد وهي كونها احد الاوصاف وتقع
 كل من اقسام المجرى ودون الاقسام والترديد الذي ينافي الترديد واذا
 عرفت هذا فقول الشارح وعلاسته كون الانقسام يمنع المجرى من ان
 يكون بوجبه **قوله** وعلاسته كون الانقسام يمنع المجرى من ان يكون
 التقسيم للمجرى فلا يخرج من ان يكون القسمان حدين تامين فيجرى ان يكونا
 من وبين وليس كذلك لان ما يوجب القيمة الحكم ما يوجب الاطلاق على الكنه
 او يكونا ناقصين او احدهما تاما والاخر ناقصا وعلى التقديرين لا يلزم

الاختصار

الاختصار في الشقين لان الى الناقص يكونه كنه من الجنس البعيد الفصل
 الترتيب في الجنس البعيد فلا يصدق ح الانقسام الحاص عن المجرى وفيه
 ان هذا انما يتم اذا ثبت كون الجنس البعيد في هذه الحالة اكثر من اثنين
 على تقدير تسليم بقده وهو غير معلوم على المساواة بين المجرى والثاني
 الشيء والاول وكذا بين المجرى والثاني وقضى الشيء واحد واجبة بناء
 على اشتراط تساوي بين الموقف والموقف لا سيما بين المجرى والثاني
 فربما بين كون القسمين المجرى تامين وكونهما غير المجرى تامين
 والموقف حكمه بعدم المساواة فلا يتأخر في كون التقسيم للمجرى ودون
 المجرى وقيل المراد ان التقسيم لثلاثي المجرى لوجوبه يكون الانقسام يمنع
 المجرى لان المقابلة الواحدة لا تكون الا احد المجرى من المتعارفين و
 اما اذا كان التقسيم للمجرى ودون فخر وان يكونه الانقسام يمنع المجرى واما
 لان الانقسام لثلاثي المجرى علم ان التقسيم للمجرى ودون المجرى وفيه
 ايضا نظر لان المقابلة الواحدة لا تكون الا احد المجرى من
 المتعارفين واما ما يكونه كذلك لثلاثي من تامين اما اذا كانا غيرهما
 فخير ان يكونا المقابلة الواحدة اياها جميعا ولا المراد بالوجوب المجرى على
 عاده غير الكنه بقرينة المقابلة اذ لو لم يكن كذلك لكان الوجه
 انهم من الكنه بل من ان يكونه قسم الشيء فيقال وجب يكونه الانقسام يمنع
 المجرى لا يمنع المجرى وهو ما اعلم ان اننا ناول القسمين فقط من الفاظ
 المجرى فهو تقسيم للمجرى ودون فهو تقسيم للمجرى كما لو قيل ان الجسم غير كنه

قصين

من جوهرين او قال ايضا قد يكون تقسيمها للعدم قد لا يكون لفظ من
 النفاذ والحد ولو قيل ان العلم بتركيبه هو جوهره او اكثر يكون تقسيمها للعدم قد لا يكون
 التركيبا او كما ذكره في كشف البرزخ وفيها قد يتناول القسمان لفظ من النفاذ
 الى وهو ما يكون مقصورا بسبب الاكتساب بقصور الشيء فليكون التقسيم للعدم
 لا الى **قوله** لانه لو كان للمعروف معروف لزم التفسير بالانحياز لانه لو احتاج
 مفهومه للمعروف الاخر لا احتاج مفهومه لمعروفه المعروف الاخر لانه
 جزءه وهذا الاحتياج مفهومه لمعروفه المعروف الاخر وتبطل كذا
 وجهه السيد الشريف قدس سره في جوابي شرح المطالع وفي حلاي الجوابين
 في هذا الوجه فليعرف بالتأمل **قوله** بان معرفه المعرفه عينه ان معرفه معروف
 المعرف عين معرفه المعرف على خلاف المضاف او جعل الاسم للمعروف الخارج في المعرف
 المضاف اليه في قولنا معرفه المعرف الظاهر ان هذا الجوابين للملازمه وتقرره
 ان يقال لاننا لو كان للمعروف معروف لزم التسليم ان يكون معرفه المعرف
 عينه كما ان جوه الوجود عينه عند من يقول بان الوجود موجود في الخارج
 فكيف قول الشارح لان العينه ممنوعه على خلاف قانون مناظره لانه
 ح كونه متضا السند وضع السند غير متساوي لان مساو بالمتضاه واللا
 نعم ابطال السند المساوي مفيد اذ بطلان اللازم يستلزم بطلان المعرف
 وما قبله ان هذا الجوابين عارضه وقول الشارح منع لمعريفها غير سديد
 على ما لا يخفى **قوله** اما بان التسليم لانه في نفسه الحلال اننا لا نحتاج
 لو كان للمعروف معروف لزم التسليم ان يكون للمعروف المعروف الاخر لا احتياج

معروف

معرفه المعرف للمعروف ايضا وعليه جاز ان يقال ان براد مفهومه للمعروف مجرد ذاته
 اوسع وصفه للمعروف وايضا فان الاحتياج للمعروف اخر اما على الاول فليعلم ان
 ان يكون اجزاها بداهته او معلومه فليعلم ان اسقاط قولنا او معلومه
 هو الصواب اما على الثاني فليكون معلوما باعتبار عارض صدق مطلق
 المعروف الجوهري وعليه **قوله** وعرف ان الى ان يفتقره جواب سوال مقدم
 تقديره ان معرفه المعرف اخر اخص من مطلق المعرف ولا يجوز تعريف الشيء
 بالاخص من تعريفه الجوهري بل لا يمكن تعريفه بطريق **قوله** اما بان التسليم
 الامور الاعتبارية لا تقطع عنه حاصل هذا من بطلان الملازمه وتقرره
 لاننا لا نقطع بان هذا التسلسل باطل وان سائر ذلك من هذا التسلسل الامور
 الاعتبارية وهو يتوقف بانقطاع الاعتبار فان العقل قد يكون معرفه
 المعرف من حيث هو فلا يلزم من احتياج المعرف للمعروف الاحتياج المذكور وقد
 يعتبر من حيث هو معرفه فيلزم من ذلك احتياجها الى فلا يعبر به العقل على
 هذا الوجه دايما فيقطع التسلسل بانقطاع الاعتبار ويمكن الجواب بان يقال
 معرفه المعرف مما يصدق عليه معرفه المعرف ولا يلزم من احتياج المعرف للمعرف
 الاحتياج احتياج ما يصدق عليه المعرف بل يكون الاحتياج من قبيل
 اشتباه المعرف بالعارض تأمل **قوله** لانه ان كانا فينا في الذاتيات
 الامر ان يقال بان قولنا ان معرفه بسبب الاكتساب بقصور الشيء يمكنه
 في وان كان معرفه بسبب الاكتساب بقصور الشيء بوجوب عينه ما عداه قد سلم
قوله والى ان يكون عينه الشيء الى والى ان يكون سبب على الملك فليعلم

الغنية الدالة على فكرها ولا الحلو في المركب الدال على ما وضع له ليعلم اللازم
 البدن ولا اللفظ المركب الدال على ما وضع له كالميل إلى بقاء وانما زاد الشرح لفظ
 الكثرة للتلخيص والتعريف بالرمز والمقصود في اعتماد الساد والاول القول المركب
 جنس الحيوان الملقب بالانسان في التعريف والمحقق ان كان له ولا يجوز ان يكون
 جنس الحيوان مع كونه في القبول فيخرج المفردات والقبول ليس على
 تقدير ان يكون التعريف على الملقب بل هو على التعريف على الناطق فقط **قوله**
 والاول المنع فثبت ان هذا العام قيل سمي له موصوف باسم الصفه وانما قيل
 جعل المصدر بعد الفعل **قوله** باعتبار الدلائل انما يباين انما على تمام
 الدلائل وعدمه وهذا على وجه التسمية بالانسان في التعريف **قوله**
 ولذا قال في فلاجل تركيب الجنس والفصل بالقبول المستتر يكون مجموع
 الدلائل قال وهو على التام **قوله** فان كان معناه جسم وجوهره النطق
 وان كان معناه حيوان لا النطق كان الحيوان الناطق بعينه فان قلت
 اذ انوفت الانسان بالجسم الناطق فان كان معناه الناطق جسم وجوهره النطق
 كان معناه الجسم الناطق جسمه النطق او جسمه وجوهره الناطق والافعال فينبغي
 من التكرار وان كان معناه جسمه النطق او جسمه النطق يكون في الناطق
 رسما ناقصا من هذا فاقص بالانفاق قلت كون معناه الناطق جسمه
 وجوهره النطق او جسمه النطق اذ لم يذكر معناه موصوفه وانما ذكره لانه
 كذلك **قوله** يكون اثره الا انه في مرجح لازم يكون المركب من الدلائل والى ج
 خارجا والى ج اللازم للشيء اثره فيكون **قوله** في ذلك في كون جنس قريبا

مفيدا

مفيدا بما يخصه **قوله** عن تلك التعريف ان من تلك المشابهة **قوله** ولكن
 الاوصاف الاربعه ان يترجمها ايضا فوجبه في الانسان كالتسمية هو
 الحيوان الحيواني الذي صورته كصوره الانسان **قوله** فثبت عن البعض ان
 الفصحى كالمطبخ يخرج جميع ما عدا الانسان فلا حاجة للاسما والعرضيات
 المذكرة **قوله** فان ذكر غير ما تترجمه آه اى عدم الغنية في البعض عن البعض
 غير ما تترجمه في الرسم التام بل في مطلق التعريف اذ لو انترجم بلزم ان
 يكون المميز في التعريف وليس كذلك ولان سائر مميزاتهم فلا بد ان
 اذ العرفي التمثيل وفيه يكون العرفي **قوله** من باب التمثيل مع من باب التمثيل
 اسم الصلح على الجمل فبانه على تقدير ان يكون قوله من العرضيات هي زوايا الاثر
 عند التعريفات واجمع ان ان اريد بالعرضيات لجمع الحقيقة لا التباين
 وفي التعريف الرسم التام فقول المركب من الجنس البعيد والخاصة كما ذكرنا
 ان اريد المعنى الجبري لا يتناول المركب من حرفة العرضيات فخص
 جعلها كحقيقة واحدة كالمثال المذكور في المتن وايضا يصدق على الرسم
 التام وان اريد كلاما يلزم الجمع بين الحقيقة والحي زو ليس في باب
قوله ذكر ما هو الغالبية يعني ان المعروف منها ليس مطلق الرسم التام
 بل الرسم التام في الغالبية الوقوع والمركب من الجنس البعيد والخاصة
 ليس بغالبية الوقوع فلا يفرز وجوب التعريف **قوله** فان كانت
 الشيء الشاكي آه يعني ان تعريف الرسم التام يصدق على المركب
 من العرفي العام والخاصة بلانا وبل على المركب من الفصل والخاصة

بالثابتين ان شئ منهما لم يعمد من المعوقات ففلا عن ان يكون راسبنا في
 بناء على علم ان العرض من التوفيق لا الاطلاع على الموقف بما هو ذلك جميعا
 او بعضا او غير ذلك من جميع ما عداه والعرض العام لا دخل له في شئ منهما فلا
 يصلح معوا ولا جزء موقوف وكذا الخاصة مع الفصل لا يغير شيئا منهما اذا الفصل
 يغير شيئا **قد قيل** كذلك ان المركبين العرض العام والخاصة والمركبين الفصل
 والخاصة والعرض العام لا يثبت فيه مقصودة هي التوفيق بناء على علم
 التوفيق لا يدرى الفاعلين المذكورين وهما مشتقان عنهما **قد قيل** ان
 وان كذا ياتي من غير الاطلاع على كونها كونها لكن الحق ان ليس يجب لان
 المقصود مع العرض العام والخاصة اقول ان **قد قيل** فان التصور يتبع المعرفة
 الى فهو ان التصور **قد قيل** فكيف لا يكون لها فائدة الظاهر ان الفائدة المنقبة
 في السؤال هي التي يكون عرض التوفيق هي اما التغير او الاطلاع على الذات وهي
 متغيرة في هذين التوفيقين فلا يكون **قد قيل** فكيف لا يكون لها فائدة على ما ينبغي
 على الحقيقة بالقول في الجواب ان يقال لا عن العرض من التوفيق فخص في تلك
 الفاعلين بل قد يكون الاطلاع على الشئ بما هو عرض مطلوب وان كان هذا
 الاطلاع عليه من الاطلاع على ما هو موجودا في له بما هو غير له فان تصور
 الشئ قد يكون بوجه متغايرة بعضها اكل من البعض فاعلم ان العرض العام
 والخاصة اكل من الخاصة وكونا والمركبين الفصل والخاصة اكل من العرض
 العام والفصل اكل من الفصل وحيث فاذا اريد الاطلاع على الشئ بوجه اكل
 العرض العام مقيدا **قد قيل** فلهذا العرض العام آه وقد عرفت ان راجع هذه التعاريف

في القضايا

في ضبط البعض يدون التام وبعضها بالتام ولا يذكره كما قيل **قد قيل** ان
 يقال انما يذكره صادقا في ذلك وفيما في الجملة الصدق ولكن لا يجرى دمجونه
 وهو ثبوت الشئ، الشئ او عذره او ثبوت متغايرة شأبه مع قطع النظر عن
 خصوص المادة ونحو الامر والسير فلا يرد السماء فوق الارض تحتها والقدر
 وان راو وجب الوجود وان **قد قيل** فالقول هو المركب لم يخطأ في حال كون المراد
 به القول المملوطة وهو اذا كان التوفيق المقضية للمملوطة وحال كون المراد
 به القول المعقول جزئ المقضية للمعقولة وهو اذا كان التوفيق المقضية
 المعقولة وذلك لان لفظ القضية والقول اعم من كل ما بين الحسنيين او في بعضها
 في احد مما هو في راي في الاخر لا اقره على كلا التقديرين لا يجوز اراؤه
 الحسنيين بهما معا اذ لا يجوز الجمع بين الحق والحقيقة والحيث لا يبين من
 المستمرة في الذاكرة باللفظة **قد قيل** بانه التعريف الظاهر ان تعال والعقد الاخير
 لان البنية قد وان لا يفرق لكن المراد البنية من القبول **قد قيل** ان صدق
 القول وكذلك ان اعلم ان مقصد صدق التعال كذب في قوله ان قوله صادقا
 او كذا في صدق القول مطابقة للواقع وان لم يكن مطابقا لبقا الاعتقاد
 على من له الجبر او الاعتقاد اذ اعتقاد الجبر وان كان غير مطابق للواقع
 على من له النظام او لها معا الى الواقع والاعتقاد على من له الجبر كذا
 عدم مطابقة للواقع عند الجبر وان كان مطابقا لاعتقاد الاعتقاد
 وان كان مطابقا للواقع عند النظام او لها معا الى الواقع كذا في الذي
 يكون حكم مطابقا لا دون الاخر ليس بصادق ولا كذا في عند الجبر

فلا يخرج من في العادق والخاص بل يكون منها وسطا والخاص على العادق
 الاولين فلا وسط بينهما والحق منه لم يورثا ما بين في المخطوات **قوله**
 لان الحكم اداء للواقع في نفس الامر من طرف النسبة ان نسبة اوصاف النسبة
 والانتفاء او وقوعها او لا وقوعها اداء ان الواقع في نفس الامر هو النسبة
 او الواقع في كفاية العقيدة الموجبة لاداء ان الواقع في نفس الامر هو الانتفاء والواقع
 كما في السالبة فلا يربح ان يكون بين طرف العقيدة في نفس الامر مع قطع النظر
 عما اذا هي بشيئة او انتفاء او وقوع او لا وقوع حتى يرد في ان الحكم
 هو واقع في نفس الامر من النسبة او الانتفاء او الواقع او لا الواقع بان كان
 الاداء للانتفاء او الواقع وان كان واقع في نفس الامر ايضا هو الانتفاء او
 الواقع يكون الحكم الذي هو الاداء مطابقا للواقع والافلا **قوله** ولاداء
 في الانتفاء ثبات كما في الاداء للواقع في نفس الامر من طرف النسبة مع قطع النظر
 عما اذا هي في الانتفاء ثبات كما في ثبات النسبة في البيع انما يحضر في الحكم بان
 اللفظ وهذا اللفظ موجود لا في واقع مع قطع النظر عن هذا اللفظ وهذا
 اللفظ اداء له وهو ظاهر وكذا الاداء في التقديرات اذ الحكم اداء للواقع
 في نفس الامر من طرف النسبة بان هذا ذكر هذا اللفظ كمنه او وقوعها
 ان النسبة واقعة او ليست بواقعة اعلم ان معنى الاداء للواقع هو اداء الحكم
 السامع ولا يكون هذا الا بان الحكم بالحق والعقيدة وليس هذا الحكم لان الحكم
 في الاصطلاح المنطقيين اما في الحقيقة النسبة الى صلة في الشيء او
 ادراك وقوعها او لا وقوعها اللهم الا ان يمكن على انه ان عشرين المعنيين

في النسبة بين الحكم والواقع
 في النسبة بين الحكم والواقع
 في النسبة بين الحكم والواقع

بنوع

بنوع على فالاول ان يقال فلا حكم في الانتفاء والتقديرية بما مطابقا للواقع
 او لا مطابقا لان الحكم اداء في النسبة السامعة او لا ادعاء في الاداء ثبات
 من هذين في شيء من الانتفاء ثبات والتقديرية واما في التقديرية فلا ثبات
 لانتفاء ثبات بين طرفها واما في الانتفاء ثبات فلا ثبات لانتفاء ثبات في المطابقة
 وجود او عدمه كما في قول الامر اذ لربح في نفس الامر شيء في مطابقا في
 الذهني او لا مطابقا في النسبة انما توجد بنفس الانتفاء ثبات ولهذا يسمى ثباتا
قوله لا بد في امر ان يقع النسبة انه بغيره من ان الانتفاء والانتفاء في
 من العقيدة وليس كذلك فينبغي ان يقال لا بد في امر من النسبة الحكمية او وقوعها
 او لا وقوعها ويمكن التقييم بان يراد بالبدية العلم بها من ان يقع النسبة
قوله ان كانت ثبوت مفهوم لمفهوم قبل المراد بالحق مفهوم ما يفرق بين المفهوم
 على ان يقع بالذات اعلم ان تسمية العقيدة التي يكون ثبات بثبوت مفهوم
 لمفهوم او سلبه عن مفهوم حقيقة ثبوت الحكم في بعض اداء ما هو الموجب
 وكذا التسمية في الحكم ثبات مفهوم عند ثبوت مفهوم اخر او سلبه
 وكذا التسمية في الحكم ثبات ثبات مفهوم عن مفهوم اخر او سلبه
 منفصل لوجود الاتصال والانفصال في الموجبات وتسميتها بامتنان
 فلو وجب الشرط المنفصل حرجا في المنفصل معنى لان قولنا العدد
 اعز وج واما في وقوع قولنا ان كان العدد زوجي فلا يكون فردا
 وان كان فردا فلا يكون زوجي **قوله** ومن هذا يعرف انه ولو قال بدله
 فالاول ان تسمى شرطية منفصلة والثانية شرطية منفصلة كما قال واما شرطية

اولها بالفروغ وهي استحالة الانفعال بينهما كقولك اياها او بالفرض في كل
 انسان حيوان وداياها بالفروغ لانها من الانسان في وجودها لا يردان
 ووام ثبوت المحل للموضوع كونه ممكنة معلول لعلامة دائمة فكيف ذلك
 الثبوت ضروريا ايضا فكيف حصل الدوام حصلته الفروغ فلا يكون الدائمة
 اعم من الفروغية وتغير الجوانب المراد بعدم اعتبار الفروغ في الدائمة
 عدم العلم بها وعدم ملاحظة الا لعدمها في نفس الامر علم ان النسبة الاربع
 تتحقق بين الغضائا بوجه قرا وتقعها لا بوجه عايشة كما عرفت في موضوع
 فعد في اعمدة الدائمة من الفروغية ان كل قاعدة تصدق فيها الضرورية تصدق
 فيها الدائمة ايضا وليس كل قاعدة تصدق فيها الدائمة تصدق فيها الضرورية
 وتوضيحي ان كل قاعدة تصدق فيها المحل ان النسبة المحل الى الموضوع بالفروغ
 تصدق فيها المحل بالنسبة اليه بالدوام ومؤكد وليس كل قاعدة تصدق فيها
 المحل بنسبة اليه بالدوام تصدق فيها المحل بنسبة اليه بالفروغ كجواز ان يكون
 النسبة دائمة ولا يكون ضرورية في وعدا او رد وان اردو بعدم اعتبار
 الفروغ عدم العلم بها وعدم ملاحظة لان كل قاعدة بوجه فيها الدوام
 توجب فيها الفروغ لما ذكرنا من ان يكون المحل مادام دائمة علم ان النسبة
 فكيف ضروريا ولو اعتبرنا بالفروغ لو حفظ فيها الدوام من غير ملاحظة
 الفروغ تكون دائمة ولو لو حفظ فيها الفروغ تكون ضرورية فكيف حصلت
 صدقته وثبتا ويا وقيل في بيان الاعمى ان الفروغ استحالة الانفعال
 والدوام ثبوت النسبة بين الزمان والافات وان كان الانفعال ممكن

فصدق

فصدق الدائمة في مادة العلم ان الانفعال دون الضرورية فبيان هذا انما يتم
 اذا اردنا بالفروغية فامع بالذات وانما اذا اردنا ما هو علم خارج بالذات وما
 بالفروغ فلا ادل بوجه الدوام بدون الفروغ وان كانت بالفروغ فلا ادل
 كذا فيما بالنسبة لامتناع اجتماع التقيضين وكذا الكلام في كل سائر متع
قوله وصدق سائر متع المحل لان الغضاد لو كان في الصدق فقط المحل لا الكذب
 يصدق فيها برفع الغضاد في الكذب وهو سائر متع المحل **قوله** وصدق سائر متع
 المحل لان الغضاد لو كان في الكذب فقط المحل دون الصدق يصدق فيها برفع
 الغضاد في الصدق وهو سائر متع المحل **قوله** وكذا ما بين جانية البتة الى كل قاعدة
 صدق فيها سائر متع المحل كذب فيها موجبة لامتناع الاجتماع بين التقيضين
 وصدق موجبة متع المحل وكل قاعدة صدق فيها سائر متع المحل كذب فيها
 موجبة وصدق موجبة متع المحل **قوله** صدق بين تفرد متع المحل لان ادوا
 لم يصدق بينهما متع المحل بل متع المحل منها والمحل منها يستند صدق الغضاد
 لامتناع التقيضين وقد كان بينهما متع المحل **قوله** وبالعكس كل شئ
 صدق بين غيرهما متع المحل صدق بين تقيضهما متع المحل لان ادوا لم يصدق
 بينهما متع المحل بل متع المحل بينهما وهو يستند من الغضاد عن التقيضين لامتناع
 اجتماع التقيضين وقد كان بينهما متع المحل **قوله** لكن هذا الذي صدق
 متع المحل بين التقيضين عند صدق متع المحل بين التقيضين وبالعكس لا اتفاق
 في الكذب في عدم اتفاق التقيضين الى التقيض المحل كمنع المحل بين التقيضين
 والتقيض المحل كمنع المحل بين التقيضين بالايجاب السلبان يكونان

موجب من اوس البينين **قال** والحق في التفتق في النوع الكسالى بينه وبين
 بين التفتق بين عقد صدق موجب منع المانع بين العينين وسالبة منع الحلو
 بين التفتق بين عقد صدق موجب منع الحلو بين العينين وعلى كسالى بين الاشياء
قال ان ينسب عدد العدد الى كسالى زيادة في كسالى العدد آخر نقصانه و
 مساواته كذلك لان مساواة العدد للعدد والمعار له غير موجب وللغير
 المعار له كذا المساواة تعقبي للمعار بهن المساواة **قال** لا يراى حاج الى
 اذ بقي العدد اما زاياد او ناقصا **قال** في كسالى التسعة الصواب ترك قيد
 التسعة اذ ليس لكل عدد كسالى تسعة وعلى اراد الشارح الاشياء الى ان الكسوى
 تسعة ليست الا وهو التسعة والثلاثة والربيع والاربع والاربع والاربع
 والاربع في قيا وق **قال** كسالى غير فان له نقصا وهو التسعة وثلاثة وهو الاربع
 وربعا وهو الثلاثة وسدسا وهو الانسان والجميع غير غير زاياد على اثني عشر
قال والناتق ناقصا آه الى العدد التسعة ناقص من كسوى غير سبعة ناقصا
 لاربعة فان له نقصا وهو الانسان وربعا وهو الواو والجميع ثمانية وهو ناقص
 عن الاربع والعدد المساوى ما ينجح من كسوى اياه سبعة مساويا لثلاثة
 فان له نقصا وهو ثمانية وثلاثة وهو الانسان وسدسا وهو الواو والجميع تسعة
 فالصواب ان يقال بدل قوله والناتق والمساوى ونقص وسواى اذ لا
 وجه ليعني العطف فلا يمكن ان يراى بالحق اللغوي ان يراى على غير ما عاين
 الى العدد اما زاياد او ناقصا **قال** على ما ناقصه اوسا واياه وقيل العدد الزاياد
 فاذا زاد على المجموع من كسوى والناتق ناقص عن المساوى ماسواه كسالى كسوى

مادة الشرح **قال** لا يركب شي من المنفصل من اكثر من جزئين وجوده ثلث اقسام
 ذكره الشارح وهو اول الوجوه على ما ينظر فانها ان المنفصلات المركبة من
 اكثر من جزئين اما منفصلة واحدة او منفصلة فان كان الثمانية فلا كلام فيه
 والا فاعية في ذكر تركها من اكثر من جزئين ولا يسلب الى الاول لا اشتراك كونها
 العدد اما زاياد او ناقصا ومساو منفصلة واحدة اذ لو كانت منفصلة واحدة
 يجرى ان ينسب جزان منها الى كسالى ثمانية بالانفصال فاذا افوضنا اننا صاير انما هو ثمانية
 العدد اما زاياد او ناقصا الاخر اما ان الباقين على التعيين فان كان احد هما على
 التعيين عند المنفصلة يبقى الاخر زاياد او ناقصا وان كان اثنان على التعيين
 كان التركيب على حدة ومنفصلة عما وقع اما ان يكون العدد زاياد او اما ان
 يكون ناقصا او مساويا فليكن منفصلة واحدة كذا قال بعض الشارحين
 واقل كون التركيب على حدة ومنفصلة بذلك المعنى لانها في كسوى منفصلة واحدة
 على ما لا يخفى على من لا يدرك غير ثمانية ان تركها من اكثر من جزئين يستلزم
 الجمع وذلك لان كون العدد في المثال المذكور مثلا زاياد يستلزم كون غير
 ناقص لا يستلزم عين كل واحد منهما تعقب الآخر فليكن منع الجمع وكونه غير ناقص
 يستلزم كون مساويا لا يستلزم تعقب كل واحد منهما عين الآخر فليكن منع الجمع
 فيلزم ان يستلزم كون زاياد او مساويا لان مستلزم المستلزم مستلزم
 وهو مع الاشياء على سبيلها وذلك لكونه غير زاياد يستلزم كونها ناقصا لا اشتراك
 الخلو عنها وكونه ناقصا يستلزم كون غير مساويا ولا اشتراك الجمع بينهما وكونه
 غير زاياد يستلزم كون غير مساويا وهو مع الاشياء الخلو عنها وهذا الوجه قد عرفت

بالمقتضى الحقيقي واللازمي في ما يقتضيه المصلحة وما يقتضيه المصلحة وما يقتضيه المصلحة
 على كل من الوجه الثالث على ما يقتضيه وانما لم يذكر الشان الوجهين الآخرين
 لما فيه ما هو كذا **قوله** والحق ان المراد بالانفصال الاخر هذا المعنى الاول
 يكون ان يكون المعنى في قولنا العدد اما زائدا او ناقصا وحسا ومثلا ان يكون
 لا يتجمع في العدد ولا في العدد من وان ضرا المخرج ان يكون بين كل جزئين
 انفصال او لا يكون لان كل جزئين من هذا لا يتجمعان ولا يرتفعان وان كان
 محتملا وهذا المعنى انفصال واحد قد وجد بين المجرى وكذا يمكن ان يكون المعنى
 من قولنا اما ان يكون هذا الشيء لا في المجرى او لا في المجرى او لا في المجرى
 من هذا الشيء ومن قولنا اما ان يكون هذا الشيء في المجرى او لا في المجرى
 المجرى لا يتجمع في هذا الشيء مع قطع النظر عن الانفصال بين كل جزئين
 فليكن المراد في هذا الشيء في شيء من الوجوه المذكورة او كل من معنى
 على عدم اعتبار الانفصال بين كل جزئين من كايون بانها على الصادق فيكون
 تميزا من اكثر من جزئين بحسب طبيعة الاجزاء **قوله** يخرج اختلافها الى اختلاف
 العقبتين بالجملي والشرطي بان يكون احدهما حكما والآخر شرطية سواء
 كانت موجبتين او سالبتين او مختلفتين في الايجاب والسلوب بالعدول
 والتحصيل بان يكون احدهما حكما والآخر شرطية سواء كانت موجبتين
 او سالبتين او مختلفتين في الاختلاف بالجملي والشرطي والعدول والتحصيل
 يشتمل على جميع الصور المذكورة **قوله** وغير ما الى غير الجملي والشرطي والعدول
 التحصيل مثل الانفصال والانفصال والاطلاق والتوجيه الى غير ذلك **قوله**

فان يقتض الشيء سلبيه لما كان في رتبة الصفات بين الشيء وعدوله متافضا
 والتحقيق في ذلك كما لا يخفى ان ترفيعه فقال فان يقتض الشيء سلبيه وعدوله
 بناء على ان المتناقضين من المفهومين المتناقضين لذاتهما اجتماعا
 ارتفاعا والشيء مع عدوله وان كان متناقضين اجتماعا فليكن سلبا متافضا
 ارتفاعا على عدم الموضوع اللهم الا ان ينف المتناقضان بالمفهومين
 المتناقضين لذاتهما اقامة التحقيق والارتفاع كما في الغضا با واما في المفهومين
 بان اذا فتر اجزاء الاخر في رتبة بعد اعاده من جميع ما سواه في
 يكون الشيء وعدوله للامتنان متناقضين لكن ذلك التناقض بعد غاية
 بعد وهذا المعنى قبل رفع كل شيء تنقيب سواء كان رفعه في رتبة او غير
 شيء ويعني من ان يقتض بغير السلب يستند التناقض الى حقيقة سلبية بخلاف
 الحقيقة بل يكون في المفود ايضا وبما ذلك انه لا يلاحظ مفهوم صدق التناقض
 ومفهوم سلبيه قياسا الى ذاتية واحدة لم يكن اجتماعا فيها ولا ارتفاعا
 عنها لان كل مفهوم سواء الارتفاع على ما يقتضيه الانسان او يصدق عليه لا يميز
 والتعريف بهذا الاعتبار هو مفودان متناقضان في كمال العقبتين المتناقضتين
 هو على الامتنان ففان والقوم يسمون الانسان الماخوف بهذه الوجوه
 تنقبض حقيقة السلبية لتوفيقا بخلاف العقبتين لم يكن مع خروج متناقضين
 المفودات عنه ويمكن ان يربطه بان مفهوم الانسان الماخوف بهذا
 وان كان تنقبضا حقيقة السلبية المتناقضين بينه وبين الانسان في قوة
 متناقضين الغضا با وقد خرج الشان حقيقة بين المفودات الى ان متناقضين

العقابا فلهذا عرفوا التناقض بان اختلاف العقين وصرح بعضهم بان
 التناقض في السموات كذا اصدق المنطقي قدس سره في حاشي الترتيب و
 اجبت بوجوه اخرى وموانيس رادهم بها تعرفون مطلق التناقض بل تعرفون
 التناقض بين العقابا لان قياس الخلف الذي هو مودة في اثبات العكس
 وانما الحاجة الاخرى لالممكن موقفا الاعلى التناقض بين العقابا ليشعنا
 غرضهم لابلان عدم المحاباة انما كيفية بالنسبة الى الاعراض **فقد** لعدم
 الاثبات الى حين عدم الموضوع لاختلاف الاثبات على غير الثابت من حيث
 انه غير ثابت كما عرفت في مباحث عدول العقابا وقد مر ان المتناقضين
 هما المحذوران المتماثلان لثباتهما اجتماعا وارتقا **فقد** لاننا مع ان
 الحكم لا يكون مودة فيما نأخذ مودة ولكن التناقض في مودة في تناقض العقابا
 على عام **فقد** لثباته الى الاختلاف بالاجاب والسلب يكون مستغلا في ذلك
 الاقضاء ولا يكون محرجا الى الامراض فانما يتحقق ذلك الاختلاف بعين مودة
 احدهما وكذا لا يرى **فقد** خرج به الشيطان لثباته آه وكذلك خرج مثل
 قولنا كل انسان حيوان ولا شيء من الانسان حيوان وقد لنا بعض الانسان
 حيوان ليس حيوانا مما يمكن الاقضاء المذكور في خصوص مادة لا لثبات
 فان الحكمين في كذب بيان والبرهنيين قد تصدق ان كاسبيج ولو كان
 الاقضاء لثباته لما اختلف المغضيات على ما تقرر **فقد** ولا يتحقق ذلك
 آه قبل نقض القضية مدفوعا بعينها وذلك بما يرا ذلك السلب على انظر قد
 السلب معناه ولا حاجة في تحقيق التناقض بين الشيء ورفع عينه

المتعارضة من تلك الشرايط تعرفون في التناقض قدما بما سواه لتلك
 الرفع فيجب ان في موقفة المساواة المتكاملة الشرايط فيها نقض حقيقة
 مستغن عن اعتبار الشرايط كذا في حاشي شرح الترتيب **فقد** والزمان فان
 قيل قد يتحقق التناقض في مثل قولنا زيد باربع واربع واربع لم يلزم اليوم
 مع عدم وجود الزمان فلما لا يتم تحقق التناقض فيه لان صدق احداهما
 كذا لا يلزم لثبات الاختلاف بل بخصوص المادة وذلك لان الابقض صدق
 لو تحققت امر تحققت اليوم **فقد** والعين ان المعجزة ان حصل الكلام
 في هذا المقام وملخص ان الصريح ان يعرف تحقيق التناقض في النسبة
 الحكم لان التناقض انما يتحقق اذا اورد الايجاب والسلب على شيء واحد
 وذلك بان يكون النسبة الحكمية واحدة وتزد الوحدات المذكورة البرهان
 وحدة النسبة الحكمية مستندة بها وواجبة في تحقيق التناقض بخلاف
 الوحدات المذكورة فانها ليست مستندة لكون النسبة والا فية في تحقق
 التناقض ان لو لم تتحقق العقين في الآلة والعلة والمفعول والمجوز
 وغير ذلك لم يتحقق التناقض وان اتفقتا في الوحدات الثمانية المذكورة
 واعلم ان الوحدات المذكورة شروط تحقيق وحدة النسبة التي هي مورد
 الايجاب والسلب باعتبار ما لا اجل تحقيق وحدة النسبة الحكمية لا غير
 حتى لو امكن وحدة النسبة بدون تلك الوحدات لم يتحقق تحقيق التناقض
 على شيء منها على ما لا يخفى وهذا المقدار يعرف ان المعجزة من النسبة **فقد**
 والا فلا جدال وان لم يعرف في النسبة الحكمية فلا يتحقق شرط تحقيق

تحقق في

الشا فحق فيما ذكره من الوجوه الثمانية بل لا بد من وجوه العلة والآلة
 والمنفعل به والمخبر بالغير ذكرها واما وجوه النسبة فتستلزم اياها ايضا وقبل
 الموجبة في الجملة والموضوع والربوالة مردودة البراءة والنعى النسخ البوض
 الفار لا يوجب الموضوع والجملة والزمان وجعل الخطة الباقية راجعة
 البراءة وكل منها لا يخفى عن نفسه فان صاحب الخبر قد قال اذا قلنا الشمس تحرق
 الثوب الذي لم يكن الهواء باردا ولا يتحقق ان اذا لم يكن باردا لم
 يكن عدم برودة الهواء ولا وجود ما جاز من الموضوع الذي هو الشمس
 ولا من الجملة الذي هو قلنا تحرق الثوب الذي لم يكن شرطه وجود
 الحكم وعدم اذ لو قيل الشمس مع برودة الهواء غير الشمس مع عدم برودة
 الهواء او قبل تحرق الثوب مع البرودة غير ما قد يعبر الشرط
 جزا من احد ما كان نفعنا وكذلك اذا قيل السقف يات مسرعا الى بيلاد
 فالسقف ليس له ان يبيلاد الترك لم يكن الكون تلك البلاد جزء من السقف
 ولا من المسكن بل لا يتحقق بخلاف اراء الحكماء ووجه النسبة الحكمية
 كذلك فان شرط الخبر **قوله** اما المحصورات آه يعني شرط تحقق النافض
 في المحصورات مع هذه الشروط شرط تاسع وهو الاختلاف بالحكمة و
 الجزئية لا في الموضوع فيها ما في الحكمة والجزئية لان موضوع الحكمة
 جميع الافراد وموضوع الجزئية بعضها والجميع غير البعض واذا لم يتحقق
 صوغ لم يتحقق النسبة الحكمية فلا بد الا بالبراءة السالبة على شيء واحد فكيف
 يتحقق النافض **قوله** والمراد بالموضوع في تلك المسئلة ان في مسئلة

الشروط

الشرطيات والموضوع في تحقق النافض الموضوع في الذكرى ما عتدوه
 اتى والدعوى الموضوع الى مفهوم الموضوع دون خصوصية الذات اعني
 ما صدق عليه الموضوع **قوله** في حكمه الى الحكم المصلحة حكم الجزئية فتعقب
 الموجبة المصلحة انما هي السالبة للحكمة والمصلحة السالبة ليست بالنافضة
 الموجبة للحكمة **قوله** صار معنى ثلثي وجوه الموضوع محولا والجملة هو
 ضو **قوله** الى يجعل الموضوع في الذكرى الى ان الحكم يجعل عنوان الموضوع
 محولا وجعل عنوان الجملة موضوعا او جعل عنوان الجملة عنوان الموضوع
 هذا في حكم الحكمة والعلة على الشرطيات فلا حاجة فيها الى هذا التحويل
 بل لا فائدة في تلك التفصلات على ما لا يخفى والمذكور الحكم المستوي واما
 على التعقب فهو ان غير تعقب الموضوع محولا وتعقب الجملة موضوعا كما
 اذا اردنا ان نحقق لثلاث كل انسان حيوان قلنا كل ما ليس بحيوان ليس انسان
 وانما لم يذكر المحض لانه استعمال **قوله** لا يلزم السيد ان ينعى ان على القضية
 بعينه في لزومها ولهذا اعرفه بانها افضل فقيهة لانه لا تعقب بطريق
 التبديل موافقة للرأى الكيفية والصدق ولولم يعترف بالاي في السيد
 بل لا يصدق العكس في كفاية كونه الجملة مساويا للموضوع اذا خالف
 الاشارة الى اي في السببية المتألفين المذكورين واذا لم يصدق لا
 يكون لازما **قوله** ففناه ان صدق الاصل صدق العكس في ذاتي فمعناه
 مع بقاء الصدق الذي قبل التبديل المذكور بعده فمعناه ان كان
 صادقا في الاصل في اعتقاده والجزء من صادقا كذلك لانها صادقا

قوله جزئيا الفاعل المعقول او الملقط والعقل هو هذا القول في تعريف الفقيه
قوله العنقبة البسيطة العنقبة اما بسيطة او مركبة ان اشئت حقيقة ومثلا
 على حكمين مختلفين بالاجزاء البسيطة في مركبة كقولنا كذا انسان فالحال اياها
 فان معناها اجزاء الفهم للانسان وكيفية بالفعول وان لم تشمل حقيقة او
 معناها على حكمين مختلفين بالاجزاء البسيطة في سبب كقولنا كذا انسان جاز
 بالضرورة فان معناها ليرى بالاجزاء البسيطة كقولنا كذا انسان
 بالضرورة فان حقيقة ليست بالاساس الجزئية عن الانسان اذ اسوت هذا
 لعنقبة البسيطة المستندة بعكسها ولكن نقول بالخرج عن التعريف بقيد الاول
 واما العنقبة المركبة المستندة للعنقبة فبسيطة على هذا المعنى **قوله** ليس شتر في
 شجرة قريش بل لو كانت شجرة كثر الجرح لو سلمت لزعم عنها لانا قول
 آخر في قياسنا **قوله** بالخرج الاستواء العنقبة التمام الاستواء هو الاستدلال بالجزئيات
 المستوفاة على الصالح الذي يستعمل على تلك الجزئيات وهو اتمام ان كانت
 جرح الجزئيات مستوفاة واما غير تمام ان لم يكن كذا كقولنا كذا حيوان جرح
 كذا الاستدلال المضغ وهو الصالح المستدل عليه فانما رتبنا الانسان والغنم
 والهررة وسائر الحيوانات كذا كذا وهو غير تمام لان جميع الجزئيات ليست متوفاة
 فيه لان النسخ خارج عنه لانه جرح كذا الاستدلال المضغ والاستدلال التمام
 سمي قياسا سيما لافادة التعيين فلا يخرج عن التعريف بقيد اللزوم **قوله** و
 التعيين هو ان يستدل بخبري على جرح آخر لا شتر الكهانة على الحكم كما يقال
 النبي جرح لم يجر لا شتر الكهانة على الخلة وهو الاستدلال وهذا اذا كان

المواد

المراد بلزوم القول الآخر لزوم العنقبة بلزوم العنقبة واما اذا كان ما هو اعلم
 من الظن فلا يخرج عن التعريف بهذا العنقبة **قوله** المستند من الاول الى
 الاستدلال الصالح الجزئيات مع لزوم القول الآخر في القول ان الصالح قول
 منها ما دخل في حصول القول الاخر وفي الاستدلال الصالح الجزئيات كذا كذا
 يرى ان حصول الجزئيات هو قوف على حصول الصالح بل لا بأس بالعنقبة في المكان
 كذا كذا يخرج بقوله عن معنى التعريف وايضا يخرج به فليزعم قولنا اخر حصول
 المادة لا عن قريش اذ المستند من اللزوم على الشيء عن تعريف كذا الشيء كما
 في قولنا كذا الشيء من الانسان كذا كذا جرحا ويلزم من كذا الشيء من الانسان
 بل كذا كذا بل كذا كذا يخرج بقوله كذا كذا ايضا **قوله** عن مثل قياس المساواة
 وهو ما يركب من قضيتين يكون متعلقا بالجزئيات او لهما موضوع الاخر
 كقولنا مساو مساو فانها ما يلزم ان غيرهما مساو ولكن لا لذات بل
 سطر ان كل مساو للمساو في الشيء مساو لكذا الشيء في الصواب تركلف
 مثل ان يرا دادة عنوان المساواة **قوله** عن مثل جرح الجزئيات و
 المراد يعني ذلك ان تكون العنقبة التي تكون بواسطة اللزوم لازمة لا
 هي المقدمتين لكن يكون كذا كذا معاير الجزئيات والعنقبة **قوله** كذا المساواة
 والنظر في ذلك لان مساو للمساو في مساو وكذا نظره في النظر **قوله**
 كذا الضعيفة والربعية فان نصف الضعف ليس نصف وكذا كذا ربع
 ليس ربع وكذا كذا سائر الكسور **قوله** ان اما عدديا او مصدرة الى لو
 لا الاخرية التي في الشيء اما بين المقدمتين فيكون عدديا وانما

من الكلام وانما عين الحرف بما فقط بكيفية معاصرة على المطلوب لا تتركه
 المدعى جزاء من الدليل بان كفة احدى مقدميه وحج مشتملة على الدار
 المستلزم للحال وهو توقف الشيء على نفسه وايضا النتيجة مطلوبة
 غير مفوضة التسليم بخلاف المقدمات **قوله** كذا اجابوا فيه مشاركة الى
 ان في الجواب نظر او وجهان القضية المركبة في يكون قولنا مؤلفا من
 اقوال من سلت لهم عن كذا انما قول اخر فيصدق التوفيق عليها بل لا ريب
 والجواب الصحيح ان يقال المراد بالذوق على طريق الاكتساب كما مر في تعريف
 المعرف **قوله** صورة اشارة الاجواب فاجبه على تعريف الاستثنا في معنى ان يكون
 النتيجة عند كون في القياس بالفعل بما في اجزائها بالحق كذا سابق
 وكونه بغيرها عند كراهية بالفعل يستلزم ان لا يكون التقدير بالنتيجة
 اذ مع التقدير بغيرها لا يكون التقدير بما هو ترتيب الجواب ان المراد بذكر
 النتيجة في القياس ذكرها بعبارة في كذا اجزائها على الترتيب الذي في النتيجة
 بدون اعتبار الحكم فيها وكذا المراد بذكر التقدير ذكر اجزاء التقدير على الترتيب
 الذي في التقدير بدون اعتبار الحكم فيها وكذا المراد بذكر التقدير ذكر
 اجزاء التقدير على الترتيب الذي في التقدير لا ترى ان هذا النتيجة محتملة
 للصدق والكثرة المذكورة في القياس فبذلك **قوله** موضوع المطاه اعلم
 ان النتيجة من حيث ترتيبها عن القياس وحدها لا من حيث ترتيبها ومن حيث
 انما يطلب بالقياس نفس مطلوبها بالمراد بالصدق هي تمامي القضية التي
 جعلت جزء قياس ونسبة الموضوع والمحمول كذا يكون ما في بين للفقهاء

والله

والجزء اللغة الطرف **قوله** لان في الاغنياء على افراد ويجوز ان يكون نسبية
 اصغر لشيء قليل الا فردا تصل الى الاجزاء وكذا تسمية المحمول بالجزء ان يكون
 لشيء كثير الا فردا كذا الاجزاء **قوله** لانها ذات الاصفى ويجوز ان يكون
 من قبل تسمية الصلح باسم الجزاء والثاني للثالث وكذا الكلام في وجه
 التسمية بالكبرى **قوله** تسميتها لها بالبرية اي تسميتها المعقول بالمحمول والمقدار
 عبارة عن الامتداد والطول والعرض والعمق **قوله** بغيره حكم الحكم
 اي حكم الواسطة وند كذا في غيرنا على الوسط والمراد بحكم الواسطة الحكم
 على الاصفى والحكم بالاكبر عليه حاصل الحكم باندراج الاصفى في الاوسط وبما
 اندراج الاوسط في الاكبر المستلزم اندراج الاصفى في الاكبر واذا كان يدعى
 الانتاج يكون الانتاج اولاً فيتم شكله اولاً لذلك **قوله** في الشرف مقدمة فقامت
 لها الشرفية بهذا الاعتبار فقدم على سائر الاشكال الباقية اي الثالث الاخر
 فقامت ثانياً **قوله** الاشكالها على موضوع المطاه والموضوع اشرف من المحمول لانه
 الذي لا جد على المحمول **قوله** وهي الكبرى لاشكالها على محمول المطاه الذي يطلب
 لاجل الموضوع فيكون اخص من الموضوع **قوله** اذ لا تتركه الاصلاح الاول
 في لغة اياه في كلتا مقدمتيه في ان بعدد اسم الطبع جدره في القطر
 بعضهم من درجة الاعتبار فافروا في الجميع فعدوا رابعاً الا حاشا فضاء
قوله على الجواب النتيجة اي مع صدق الجواب ومع صدق سلبها لان صدق
 قولنا كل انسان حيوان وكل ما طبق حيوان مع صدق الجواب اي صدق قولنا
 كل انسان حيوان وكل فرد من حيوان مع صدق السلب وكذا ان صدق قولنا لا

الشرطية الغير المتناهية لا تستلزم ان تكون موجبة كلية لزومية على ما
 بين في المخطوطات فيكون المقدم ملغى والنتيجة لا تلتزم ولا تستلزم وجود
 المقدم يستلزم وجود اللازم لا العكس وانما اللازم يستلزم انتفاء المقدم لا العكس
قوله انما في الحسنة وما رغب المقدم ووضع التالي وانما في فائدة الجمع
 وما رغبنا في انما في فائدة الجمع وما رغبنا في فائدة الجمع
 الملازمة عامة ان من ان الظرف والمساوية فان من طرفين **قوله**
 كما يجب في الصورة ان كما يجب ان يجب في الصورة يجب في الصورة
 حتى يعطى البعض عن الخطا في قاعدة الفكر ايضا **قوله** ان من ان تكون آية
 اي سواء كانت تلك المقدمات التعينية ضرورية او ممكنة من الصورة
 اعلم ان الحد الاوسط في البرهان لابد ان يكون على نسبة الاكبر الى الاصغر
 في الذهن فان كان على وجود تلك النسبة في الخارج ايضا يسمى برهاناً منطقياً
 لان بقية الكمية في الذهن والخارج كما يقال هذا متعقبات الاختلاف فكل
 متعقبات الاختلاف مجموع متعقبات الاختلاف على نشوء الخلق في الذهن
 والخارج جميعاً وان كان على النسبة في الذهن دون الخارج يسمى
 برهاناً رياضياً لان بقية الكمية في النسبة في الخارج دون ملية مثل هذا مجموع
 وكل مجموع متعقبات الاختلاف فهذا متعقبات الاختلاف فالحق وان كانت
 على نشوء تعقبات الاختلاف الا انها ليست على في الخارج بالامر العكس
 كما مر **قوله** وقد خرج الخطا ان قوله مؤلف من المقدمات التعينية يخرجها
قوله ليشتمل التعريف على العلم الاربع ان كل مركب صادر عن فاعل حتى لا يلبس

من علمه فادوية وصورية وعلمه فاعلية وتعاينية لان العلم ما يتوقف عليه
 الشيء وما يتوقف عليه الشيء المركب لان اخطا فيه ما ان يكون الشيء معه
 بالحق او بالفعل فان كان الاول فهو العلم المادية في الحقيقة السرور وان
 كان الثاني فهو العلم الصورية في الحقيقة السريرة وان كان ما يتوقف عليه
 الشيء فارجح من فان كان ما من الشيء فهو العلم الفاعلية وان كان ما
 لا جاز فهو العلم الغائية واذا اصدركم كرجع من موجب بالذات يحتاج الى
 التلخيص فمما ينبغي في الغائية واما البسطة الصادقة عن الخلق فيحتاج
 الى الفاعلية والاعلان في البسطة الصادقة عن الموجود يحتاج
 الى الفاعلية فقط واحتياج كوكب البصائر عن الخلق الى العلم الغائية ليس
 بمتعلق على انه متعلق بالعلمين وفي الحقيقة لان البصائر تعاقبها عند فهم ومع
 ذلك فاعلم ان نسبة عن الفرض كما بين في موضوعه قد عدا من لطايف
 التعريف اشتمال على العلم الاربع بان يوجب العلم بالعلم على العلم فاعلم
 بهج فكل على الموقوف فيعرف بالان يعرف بنفسه تلك العلم في الخارج ذلك
 لانها مبنية على المعلوم ولا يجوز التعريف بالمجهول **قوله** بالمطابقة الى
 لمطابقة في الظهور لان صورة الفكر في الحقيقة الاجتماعية ولا شك ان
 ليست نفس المؤلف بل هي راضية لمصلحة كبرى ولو كانت بالمطابقة لا تمنع
 حمد على البرهان الموقوف لما مر **قوله** وعلى هي الفقرة العاقلة لانها
 وان كانت فاعلة لا دلالة في تلك فاعلة لانها ليست **قوله** على وسط اخر
 في الذهن اي عند تصور الطرفين والوسط ما يفكر في قبولها لانها حين

يقال لان كذا لا يتغير في قولنا العالم حادث لان متغير حادث **قوله** الحسن
 الظاهر للشيء هو العلم والسمع والشم والذوق والمشي واليدين واليدين
 المشرك واليدين واليدين واليدين واليدين واليدين واليدين واليدين
 كونهما مواضع الشعور والاشياء **قوله** وهو المعنى باليدين واليدين
 والمطاط باليد من وقته حقيقة اما نسخ المبدأ في المرتبة للذوق فيحصل
 المطاط **قوله** فانه يترك في الان العقل والاشياء من المطاط المشعوب بوجه ما
 الى العباد من جهة الترتيب الى المطاط واعلم ان الجربات واليدين لا يتغير
 في عا العباد من جهة الترتيب الى المطاط واعلم ان الجربات واليدين لا يتغير
 العقل في اطهرهم على الكذب في الاشياء الى ان متشابه الاشياء التي كانت لهم
 ليرى الا في بعض الجربات في العقل كذا بهر بغيره خارج **قوله** ومما
 حصول اليقين انه ان ما يصدق وبديل لا يلوغ في التواتر بغيره ان لا
 يشترط فيه عدم معين مثل تحت عنة واشي عنة او عنة او اربعين
 او اثنين على ما قبل في الضابط وقوع العلم لا يشترط **قوله** فان العقل
 ترتيب الى العقل يتصور الانعام بعينه وبين عند تصور الاربعة والزوج
 مرتبة الى الة فهي قضية فيلسوفها **قوله** من مقدما مشهور و
 من قضاها يعرفها جميع الفلاس وبسبب شدة خبرها فيما بينهم ما انشهرها
 على معنى عا كقولنا العبد حسن الظاهر في عا واما في طباعهم من
 الرقة كقولنا مراعاة الضعفاء ومحبة واما ما فهم من الحية كقولنا
 كشف العورة مذموم واما انفعالهم من عادات كفتح فمخ الى كذا

عند

عند اهل الهند عدم في عند غيرهم من شرايع اوا دال الامور الشرعية
 وغيرها بما يبلغ الشهادة بحيث يفتقر الى اوليات ويقرق بغيرها بان
 الانسان لو فرض ان غرضه اليقين في جميع الامور لمغايرة لفعلة حكمه
 بالاوليات دون المشهورات قد يكون ها وقوة وقد تكون في دين بخلاف
 الاوليات فانها صادقة البتة **قوله** ويختلف باختلاف الزمان آه يغير
 ان قضية الحق قد تكون مشهورة في زمان دون زمان ومكان دون
 مكان وان الحكم في مشهورات كجربا دانتهم واداءهم وحكي اهل
 قضائهم ايضا مشهورات كجربا عتيم واعلم ان الحكم كذا لف من
 الحكم ايضا فليان الاول التوضيح بما وحي قضايا مسلم عند الخصم
 وينبغي عليها الكلام لرفع سواها كانت مسلمة فيما بينهم خاصة اوبين
 اهل عالم تسليم الفقهاء مسايا اصول الفقه والعوض من الجربا الزايم
 الحكم او اقتناع من موقاه عن ادراكات مقدمات البرهان **قوله**
 معتقد في الامر سماوي من المعجرات والكرامات كالانبياء والاولياء
 واما الاخصاص في عا وفي كمال العلم والذوق في نفعه جدا
 في تعظيم امر الله والشفقة على خلقه والعوض من الخطايا بترغيب الناس
 فيما بينهم بنعيم من امورها شريفة ومعادها كما يفعله الخطايا والخطايا
قوله تنبسط منها الشفقة والعوض منها تعفيا لا تفرق بين الترتيب بين
 في ذلك ان يكون العلم وزين او يشترط طيب ولا يكون حقا وكوتا
 ان يكون من جربا او من جربا **قوله** المنة من جربا المنة من جربا المنة من جربا

وكلي فوس مهال ينتج ان كل الصورة صالحة وانما من حيث الخلق فليعلم رعاية
وجوه الموضوع في الموضوع كقولنا كل انسان وفوس فهو انشأه وكل انسان
وفوس فهو فوس ينتج بعض الانسان فوس والعلة في ان موضوع المقعد
متبين ليس هو قوله اذ ليس بشيء، موجه بصرفه على الانسان والفوس وقاين
المخالطة تغليظ الخضم واستحالة واعظم فايدنا الاخر ان من الخطا بالمخالطة
قال الشارح ان عرفت الشذ لا للشذ ولكن لتوقفة عن علمه بوقوف الخبير من الشر
يقع فيه **قوله** والعلة هو البرهان فيلزم قوله كما ادعى الاسباب بربها بكمية
والموعظة المحسنة ووجدوا لهم بالنبي وراحت ان الحكم نشأه الى البرهان
والموعظة الى المطالبة ووجدوا لهم بالنبي الجدل فيكفنه كل من هذه العلة
معتبة اقلية الدقة الاسباب التي تكون بالنسبة الى انفسهم من لا
الجدل فيكفنه كل من هذه العلة هو البرهان فقط لا لشذ لا
يفيد اليقين بل لا ريب بخلاف الاخيرين ولقد احضر المحلل العلة البرهان
جعلنا التقدم الوصلين الى اليقين لاسم السامعين ووقفا ما بقايت
من الحق اليقين تحت الرسالة المباركة بعون الله الملك
المواجة كتبه الفقير **قوله** لا راحة ربه القدير
نعمان بن احمد الطوسي **قوله** رفع لست
ذو فلهما من قلوب الكثرة
نار كبره سنة 414
م